الأمم المتحدة

A/S-24/PV.8

# الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون

المحاضر الرسمية

الجلسة **٨**
الخميس، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
جنيف

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

**البند ٨ من جدول الأعمال** (تابع)

**اقتراحات لاتخاذ مزيد من المبادرات للتنمية الاجتماعية**

**(أ) استعراض وتقييم التقدم المحرز منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية**

**(ب) اقتراحات لاتخاذ مزيد من المبادرات من أجل التنفيذ الكامل لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لدولة نائب رئيس الوزراء ووزير الميزانية والاندماج الاجتماعي والاقتصاد الاجتماعي في بلجيكا، السيد يوهان فاندلانوت.

**السيد فاندلانوت** (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أعبِّر عن امتناني للأمين العام ولشعبة السياسة الاجتماعية والتنمية بالأمانة العامة لما قاموا به من أعمال تحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وأُعرب عن امتناني أيضا لرئيس اللجنة التحضيرية وأفرقة العمل الذين أبدوا مقدرة دبلوماسية ومثابرة في المفاوضات الجارية. وأضم صوتي لزميلي البرتغالي، السيد رودريغيز، الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد وافقنا قبل خمس سنوات في كوبنهاغن، بوصفنا ممثلين للحكومات، على عدد من الالتزامات الدولية في المجال الاجتماعي. وكان ذلك الاجتماع الهام عنصرا في سلسلة طويلة من مؤتمرات الأمم المتحدة التي عُقدت على مدى العشر سنوات الماضية والتي أدرجت مفهوم التنمية البشرية المستدامة في خطة السياسة الدولية. ويقوم هذا المفهوم على أساس الاقتناع بأن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يجب أن تصحبهما سياسة اجتماعية ملائمة واهتمامات إيكولوجية. ولا يمكن تطوير أحد هذه المجالات دون الاهتمام بشكل أساسي بالمجالات الأخرى ومراعاة ضرورة الترابط بينها. كما يجب أن تشمل أي رؤية متسقة للتنمية المستدامة سياسة تركز على تكافؤ الفرص.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-60248 (A)

طوال السنوات الخمس الماضية تقدمت العولمة بوتيرة أسرع. وهذه العملية الاقتصادية تحقق التقدم وتطرح تحديات جديدة، وتحقق نموا اقتصاديا ورفاها متفاوتين، وتوفر تكنولوجيات جديدة، وتحدث انفجارا في مجال الاتصالات الدولية. بيد أن عملية العولمة هذه تؤكد أيضا أن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية متكافلة. والأساس الاقتصادي الصحي لا يكفل في حد ذاته وبذاته القضاء على الفقر والنبذ الاجتماعي. فلا يمكن تحقيق التقدم الاقتصادي، ولا يمكن موازنته دون تنمية اجتماعية تعزز المشاركة النشطة للأفراد في البرامج التي تهمهم.

لقد أوضح زخم عملية العولمة أوجه القصور في مجال الانضباط والتنظيم الذاتي في الأحداث الاقتصادية الدولية. وزيادة التدفقات المالية، التي تستخدم أحيانا في عمليات مضاربة بحتة ولا تتبع دائما في الواقع منطقا اقتصاديا صرفا، يمكن أن تزيد دورات النمو والكساد. وقد عانى كثير من البلدان، على نفقاتها، من الانعكاسات الاجتماعية لفوضوية النظام، كما أن الجهود المبذولة في مجال العمالة والانتفاع بالمساعدة الاجتماعية عانت بأكبر شكل.

إن المبادئ التوجيهية الدولية تخلو من أي معنى ما لم توضع في إطار تشريعي دولي. وتوضح العملية الراهنة لتقييم التزامات كوبنهاغن أنه تم تحقيق تقدم في كثير من البلدان في مجال أهداف السياسة الاجتماعية. ويظل من الضروري اتخاذ زمام مبادرات أخرى. وبالنسبة لبلدي، فإن هذه المبادرات ستندرج، على مدى السنوات القليلة القادمة، في إطار استراتيجية اجتماعية اقتصادية جديدة قررها الاتحاد الأوروبي في مجلس لشبونة في آذار/مارس من العام الماضي. وقد سبق لبلجيكا أن بدأت بإعداد خطة عمل وطنية بشأن الفقر والنبذ الاجتماعي، ومن المتوقع استكمالها بحلول بداية الخريف.

وتؤيد بلجيكا الاقتراح الذي قدمته اللجنة في اجتماع مجلس أوروبا بشأن خطة للقضاء على الفقر، وتقدم لشركائها الاقتراح التالي المتعلق بخيارات بشأن معايير فيما يتعلق بالفقر الأوروبي: تضع بلدان الاتحاد الأوروبي معيارا على المدى القصير لمستوى الفقر يساوي نصف متوسط الدخل للأسرة؛ وعلى المدى الطويل يوضع معيار لكل بلد على أساس ''سلة من السلع والخدمات الاستهلاكية'' التي تعتبر ضرورية تماما.

وينبغي أن يكون الهدف المشترك تخفيض الفقر في الاتحاد الأوروبي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٠. وهذا يعني بالنسبة لبلجيكا، التي فيها ٠٠٠ ٧٠٠ فرد فقير، أو نحو ٠٠٠ ٣٠٠ أسرة فقيرة حاليا، أننا ينبغي لنا أن نخفض هذا الرقم بمقدار النصف.

ويسرني جدا اعتماد هذا الاجتماع لهدف تخفيض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ذلك أنه لم يحرز أي تقدم ملموس منذ مؤتمر قمة كوبنهاغن. بل إن الأرقام تشير في الواقع إلى أن الاتجاه يزداد سوءا. إن مكافحة الفقر، بالشكل الذي يقوم بها المجتمع الدولي، والأمم المتحدة وصناديقها الإنمائية، والمؤسسات المالية الدولية، وعدة مؤسسات إقليمية، ينبغي أن تسهم بشكل أكبر في تنفيذ استنتاجات كوبنهاغن. وكثيرا ما يستتر الفقر في البلدان المتقدمة خلف مشكلة إعادة التوزيع؛ وكثيرا ما يحول انعدام النمو الاقتصادي دون تحقيق التنمية الاجتماعية في البلدان الفقيرة. ومن الواضح بالنسبة للحكومة البلجيكية أنه يجب دعم أهداف كوبنهاغن من خلال الحوار والتعاون على المستوى الدولي.

لقد تكلمت الحكومة مؤيدة لزيادة ميزانية التنمية زيادة كبيرة خلال السنوات القليلة التالية للتشريع، وتخصيص

٢٠ في المائة على الأقل للمشاريع الاجتماعية، وفقا للمبادئ الدولية المتفق عليها.

وفي الوقت ذاته، تنظر الحكومة في كيفية التنفيذ الكامل والسريع لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالنسبة للبلدان المدينة الأشد فقرا من خلال ميزانيتها الوطنية.

وقد شددت الرئاسة البرتغالية على أن التنمية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان أمور مترابطة. ومن ثم، فإن التنمية الاجتماعية المستدامة تتطلب إدارة حصيفة تكرس وسائل كافية للأهداف الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية.

وفي سياق احترام الحقوق الاجتماعية، فإن تنفيذ إعلان منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٨ بشأن المبادئ والحقوق الأساسية للعمل تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع الدولي. والتصديق العالمي على الاتفاقيات الهامة لمنظمة العمل الدولية، وتنفيذها، أولويتان عاليتان. ذلك أنهما تكفلان نموذجا اجتماعيا متوازنا على المستوى العالمي. وينبغي توجيه المساعدة التقنية لصالح البلدان التي لا تزال تواجه صعوبات في الوفاء بالتزاماتها الدولية.

في مستهل هذا الشهر عقد القسم البلجيكي في الاتحاد البرلماني الدولي، بمشاركة ممثلين من قطاع المنظمات غير الحكومية، ندوة عن إمكانية فرض ضريبة على الصفقات المالية الدولية. والحكومة البلجيكية على استعداد للنظر في المحافل الدولية في جدوى اقتراح من هذا القبيل، وطرائق التنفيذ الممكنة.

وسيعقد في بروكسل في أيار/مايو المقبل مؤتمر ثالث بشأن أقل البلدان نموا، بناء على مبادرة من الاتحاد الأوروبي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويحدونا الأمل أن تمكِّن الاقتراحات الأوروبية المقدمة في ذلك الاجتماع من تحسين وصول منتجات هذه البلدان إلى الأسواق. وينبغي أن تعمل المساعدة التقنية، التي ستكون فعالة جدا في هذا المجال، على تيسير زيادة مشاركة هذه البلدان في التجارة العالمية.

وأود في ختام بياني أن أعرب عن أملي بأن يفضي هذا الاجتماع العام إلى تعزيز تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه قبل خمس سنوات في كوبنهاغن، وإعطائه طابعا تشغيليا. وإننا سننجح في تحقيق ذلك بفضل تعزيز التعاون الدولي وبروح من التضامن الدولي.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير الميزانية والاندماج الاجتماعي والاقتصاد الاجتماعي في بلجيكا. وأعطي الكلمة الآن لدولة نائبة رئيس الوزراء في كرواتيا، السيدة زليكا أنتونوفتش.

**السيدة أنتونوفتش** (كرواتيا) (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني ويشرفني أن أدلي بخطاب، باسم حكومة جمهورية كرواتيا، أمام المشاركين في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بعد مضي خمس سنوات على مؤتمر كوبنهاغن.

لقد شهد عام ١٩٩٥ مؤتمرين عالميين كبيرين، أكد فيهما ممثلون من جميع بلدان العالم التزامهم بتعزيز حقوق الإنسان بشكل عام، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل خاص. إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية جمَّع أكبر حشد لرؤساء الدول والحكومات الذين تعهدوا بالتزام سياسي بمكافحة الفقر، وخلق وظائف منتجة، وتعزيز النسيج الاجتماعي لإقامة مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة. وهذا تعبير عن توافق الآراء الواسع بشأن الدور المركزي للعمل المربح في الحد من الفقر.

وأكد مؤتمر القمة العالمي أنه على الرغم من تطلعات وآمال مؤيدي حقوق الإنسان في منتصف هذا القرن فإنهم فشلوا في ممارسة الحقوق الاجتماعية ممارسة كاملة، على

عكس أسلافهم في القرن الثامن عشر الذين اكتسبوا الحقوق المدنية، وأسلافهم في القرن التاسع عشر الذين اكتسبوا الحقوق السياسية. وأشارت استنتاجات مؤتمر القمة العالمي بشكل واضح إلى أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق هذا الهدف، وحددت مرة أخرى التدابير اللازمة لتحقيقه. وعلاوة على ذلك، اعترف مؤتمر القمة بعدم قابلية التفرقة بين الحقوق المدنية والسياسية من ناحية، والحقوق الاجتماعية من ناحية أخرى. وكما ورد في الإعلان ذاته، فقد كان مؤتمر قمة كوبنهاغن مؤتمر الأمل والالتزام واتخاذ الإجراءات.

وثمة إنجاز هام حققه مؤتمر القمة هو التحول البارز من النُّهج التي تركز على تحرير السوق إلى النُّهج الموجهة نحو التنمية الاجتماعية. وركز مؤتمر القمة على ثلاث مشاكل أساسية، هي الفقر والبطالة والنبذ الاجتماعي، وحدد تحديات جديدة، وعرَّف في الوقت ذاته المكون الاجتماعي على أنه عنصر أساسي في التنمية الاقتصادية العالمية.

والتحديات الجديدة المواجهة في الوفاء بالالتزامات المتعهد بها وتحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر القمة هي على وجه التحديد العولمة والتقدم التكنولوجي والتحديث. وكما أشار إعلان كوبنهاغن لعام ١٩٩٥، فإن العولمة تتيح فرصا جديدة للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية في الاقتصاد العالمي، لا سيما في البلدان النامية. ولكن عمليات التغيير والتكيف السريعة يصحبها في الوقت ذاته تكثيف الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي. فالعولمة والتكافل وفرا فرصا مفيدة، ولكنهما تسببا أيضا في أضرار وتكاليف محتملة.

وكان النمو الاقتصادي مذهلا في بعض البلدان ومخيبا للآمال في بلدان أخرى. وتكشف التركيبة الاجتماعية الاقتصادية الحالية تزايد الفارق بين الأمم، وكذلك التفكك بين مختلف المجموعات داخل البلد الواحد. ولم يجر تقسيم المكاسب المتأتية من العولمة بشكل متساوٍ، كما أن فوائدها لا تصل إلى عدد كافٍ من الناس. وقد أسهمت أنماط العولمة الراهنة في إيجاد نوع من انعدام الأمن، حيث تم تهميش بعض البلدان، بما في ذلك البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، من الاقتصاد العالمي. وهذه البلدان هي التي تواجه بأكبر شكل عقبات في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث ينكر عليها الوصول إلى المؤسسات النقدية والتجارة العالمية.

إن عملية تحرير التجارة يمكن أن تكون محركا للتنمية والحد من الفقر إذا ما جرت هيكلتها ورُتِّبت بإحكام. وربما تشجع على توفير فرص التصدير والمنافسة في الاستيراد، كما أن أبواب تحرير التجارة، المفتوحة أمام الشراكات بين الداخل والخارج، قد توفر حوافز إيجابية. ومن المستحيل بدون ذلك بالنسبة لمعظم البلدان أن تهيئ بيئة مستقرة تحول دون النبذ الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق، أضحى من الضروري العمل على زيادة التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، على الصعيدين الدولي والوطني على السواء. وهذا يعني، على المستوى الدولي، إقامة مزيد من التعاون بين المنظمات الدولية والاقتصادية والمالية والمنظمات ذات الولاية الاجتماعية. ذلك أنها يمكنها بهذا الشكل أن تساعد بصورة مشتركة في تحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر القمة: وهي القضاء على الفقر، والبطالة، والنبذ الاجتماعي. ونرحب في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة لتوطيد أواصر الصلة بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في محاولة لإقامة توازن بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية من أجل التنمية، كما نرحب بقرار الجمعية العامة ١٩٦/٥٤، بشأن النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية.

وتحاول الحكومة الكرواتية تهيئة بيئة تمكِّن من تحقيق النمو المستدام بتكريس جهودها للأفراد. ولا يمكن تهيئة هذه البيئة، فيما نرى، إلا عن طريق التفاعل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، عملا على تحقيق الهدف الأخير المتمثل في مواصلة رفع مستويات المعيشة للجميع وتيسير المشاركة الكاملة والحرة في الحلبة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دون تمييز.

إن القضاء على الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة، واحترام الكرامة الإنسانية على أعلى مستوى، وكذلك تكافؤ الفرص للجميع، تمثل كلها قيما أساسية تدافع عنها الحكومة الكرواتية. وتستهدف سياسة حكومة كرواتيا بشكل أساسي تعزيز التنمية الاجتماعية لإيجاد مجتمع لا يكفل لكل فرد الفرصة في الاكتفاء الذاتي والمشاركة النشطة في المجتمع المحلي فحسب، بل أيضا انتفاع الفئات الضعيفة بالخدمات الاجتماعية من أجل الحيلولة دون النبذ الاجتماعي، والحد من الفقر. إن مكافحة الفقر والبطالة تمثل صعوبة مزدوجة لكرواتيا حيث إنها تواجه أيضا تحديات الانتقال، الذي تبين أنه ليس عملية بسيطة أو قصيرة على الإطلاق، وإنما عملية معقدة وطويلة يصاحبها كثير من الاضطرابات القاسية وكثير من التوتر. وليس بوسعنا إلا أن نأمل أن يعمل الزخم الجديد الذي أعطته حكومتي للسوق وللإصلاحات الاجتماعية على المساعدة في نجاح هذه المرحلة الانتقالية والتعجيل بها.

وعلاوة على ذلك، تظل الأهداف ذات الأولوية بالنسبة للحكومة الكرواتية تشمل المصالحة والاندماج الاجتماعي في الأقاليم المتأثرة بالحرب، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للعائدين للتشجيع على الانتعاش الاقتصادي والعمالة. وقد اتخذت الحكومة الكرواتية كثيرا من التدابير التوجيهية في مجالات العمالة، والصحة، وتعزيز دور المرأة، وحقوق الطفل، وتدابير أخرى لتنفيذ الأهداف المحددة في كوبنهاغن. وبينما ندرك أنه لا يزال يتعين عمل الكثير، فإننا نؤمن بأننا نسير في الاتجاه الصحيح. ويمكن للتعاون الدولي، بما في ذلك مؤسسات التجارة الدولية والمؤسسات المالية، أن يؤدي دورا خاصا في هذا المضمار.

وتدرك كرواتيا أيضا أن مساعدة ودعم الشركاء الاجتماعيين وممثلي المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ الإصلاحات والبرامج والسياسات المزمعة شرط أساسي للنجاح. وتشجيع التعاون والحوار بين الحكومات والمجتمع المدني يؤدي في هذا الصدد دورا حاسم الأهمية. فالأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، بعد تنمية قدراتها، هي التي ستكفل على وجه التحديد الإشراف على تلك السياسات وتقييمها بشكل دائم.

وفي الوقت الذي يبدأ فيه بالكاد التنفيذ العالمي للالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة، يمكن قبول هذا النهج عينه كوسيلة للتعجيل بالوفاء بهذه الالتزامات. ولا شك في أن العقبات الكأداء التي تحول دون التنمية الاجتماعية، والمحددة في مؤتمر القمة، لا تزال قائمة، وأنه يلزم مضاعفة العمل والجهود للوفاء بالمهام المحددة في كوبنهاغن. وكملاحظة أخيرة، ترى كرواتيا من المستصوب تحديد أطر زمنية لتحقيق تلك المهام، والاضطلاع بالمسؤولية عن الأنشطة الوطنية والدولية الموجهة نحو تحقيق هدفنا المشترك: تحقيق التنمية المستدامة التي تركز على الإنسان.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير العمل والضمان الاجتماعي في أذربيجان، السيد علي ناجييف.

**السيد ناجييف** (أذربيجان) (تكلم بالروسية): إن التقرير الذي قدمه الأمين العام بيَّن مرة أخرى أن خطورة الحالة الاجتماعية الاقتصادية في العالم تضطرنا إلى التماس

نهج جديدة واتخاذ تدابير جديدة تستهدف التغلب على انعدام الثقة الحالي والتوتر فيما يتعلق بحقوق الإنسان وبالتحديات الأخرى في المجال الاجتماعي – الإنمائي. وقد بات من الواضح الجلي بشكل متزايد أنه ليس بوسع أي بلد مواصلة سياساته الاقتصادية والاجتماعية بمعزل عما يطرأ من تطورات في العالم. وتنعكس هذه الحقيقة اليوم في عبارات القلق التي أعرب عنها الممثلون بشأن عملية العولمة. ومحفلنا هذا يثبت أن التعاون والتضامن الدوليين عاملان هامان بشكل حيوي للتنمية الاجتماعية المستدامة.

إن الإصلاح الاقتصادي في جمهورية أذربيجان اكتسب السرعة في الفترة المنقضية منذ مؤتمر قمة كوبنهاغن وأصبح غير قابل للانعكاس. كما انتهت الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت البلد في أوائل التسعينات. وبُذلت جهود هائلة لتعزيز الانتعاش الاقتصادي. وبات واضحا أنه لا توجد حلول سريعة، سواء على المستوى العالمي أو مثلا في بلدنا. والمهمتان الأساسيتان اللتان تواجهانا جميعا هما إعادة بناء الاقتصاد بشكل أساسي، وضمان تحقيق النمو المستدام.

وفي الوقت ذاته، أصبح من المفهوم أن التصدي للمشاكل الاجتماعية يجب أن يشكل جزاء لا يتجزأ من عملية الإصلاح. وأود في هذا الصدد أن أشير إلى خطاب الرئيس الأسبق للولايات المتحدة فرانكلين روزفلت في مؤتمر منظمة العمل الدولية في واشنطن في عام ١٩٤١. فقد قال إن السياسة الاقتصادية، فيما يتعلق بالشؤون الدولية والوطنية على السواء، لا يمكن أن تكون غاية في ذاتها؛ بل يجب أن تكون دائما وسيلة لتحقيق الأهداف الاجتماعية.

الاستراتيجية الأساسية للحكومة لمكافحة الفقر في جمهورية أذربيجان تتضمن حاليا إعداد إصلاحات في المجال الاجتماعي. والعناصر الهامة في هذا الإصلاح تستهدف بشكل صحيح الإعانات والمعاشات التقاعدية، وإنشاء وظائف لفئات السكان الضعيفة اجتماعيا، وإيلاء مجالي التعليم والصحة معاملة تفضيلية، وإعداد وتنفيذ خطوات قوية لدمج فئات السكان الضعيفة اجتماعيا في العملية الاجتماعية الإنمائية.

ويجري بذل جهود كبيرة لإعداد إصلاحات مؤسسية. فمنذ مؤتمر قمة كوبنهاغن، سُنَّ أكثر من ٣٠ قانونا. وتتمشى هذه القوانين مع المعايير القانونية الدولية، وتنظم التنمية الاجتماعية في البلد. وعلى سبيل المثال، أعددنا بيان سياسة عامة بشأن إصلاح نظام المعاشات التقاعدية ومبادئ توجيهية استراتيجية رئيسية بشأن القضاء على الفقر. واعتمد بيان سياسة عامة عن التطور الديمغرافي. كما حُددت سياسة للهجرة، وتم تعزيز الأسس التشريعية في هذا المجال.

وتمثل أحد التدابير لتوفير الحماية الاجتماعية للسكان، وتنفيذ التزاماتنا على مدى السنوات الخمس الماضية، في اتباع سياسة عمالة نشيطة – حيث أن العمل المدفوع هو أفضل سبيل ممكن للحماية من الفقر. وقد بذلت الحكومة في هذا الصدد جهودا دؤوبة تستهدف تطوير نظام التشغيل في شتى أنحاء البلد. وتضمنت هذه الجهود اتخاذ تدابير قانونية، وأيضا إجراءات تنظيمية ترمي إلى الحد من الفقر عن طريق حفز الإنتاج والعمالة المربحة والمستدامة. وتحقيقا للهدف الرامي إلى حل مشاكل البلد الخاصة بالعمالة وضمان توفير سبل رزق مستدامة ، ننفذ سياسات تستهدف المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، وتطوير القطاع الخاص، وتحقيق كفاءة سوق العمل، وتحسين فرص العمل لفئات السكان الضعيفة اجتماعيا.

ما فتئت المنظمات الدولية – ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وصندوق

الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الهجرة الدولية – تؤدي دورا فعالا بشكل متزايد في حل المشاكل الاجتماعية في جمهورية أذربيجان. ومن خلال الجهود المشتركة التي تبذلها هذه المنظمات ومنظمات أخرى وجمهورية أذربيجان، تم إعداد عدد من المشاريع المتعلقة بالتنمية السكانية، والعمالة، والصحة الإنجابية، وتنظيم الهجرة، وإصلاحات نظام المعاشات التقاعدية، وتطوير التعليم، والحماية الاجتماعية للأطفال، ويجري حاليا تنفيذها. ويوفر هذا التعاون آلية فعالة لاتخاذ إجراءات ناجعة ولضمان تبني نهج متكامل لتطوير السياسة الاجتماعية في بلدنا. وفي الوقت ذات، نرى من الضروري تحسين نوعية الأنشطة المشتركة من أجل تحقيق نتائج فعالة، وتحقيق التنمية الاجتماعية في مجتمعنا.

ويجري التركيز في التقرير المقدم على تطوير هياكل غير مملوكة للدولة. وهذا يشهد على أهمية الدور الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في تطوير الرفاه الاجتماعي داخل المجتمع. ونعتقد أن الاستمرار في تطوير الأنشطة المشتركة في بلدنا بين الهيئات الحكومية والقطاع غير الحكومي سيعبئ الموارد اللازمة، وسيمكِّن من تحقيق مزيد من النجاح في إعادة دمج الفئات الضعيفة اجتماعيا.

لقد أحرزت إنجازات هامة في مجال الرعاية الصحية على مدى الخمس سنوات الماضية. وعملية التطوير الجارية في نظام الرعاية الصحية أسفرت بالفعل عن نتائج. فتم توسيع نطاق الخدمات، فضلا عن تعزيز أنشطة أخرى ذات صلة في مجال الصحة – لا سيما في مجالي خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وتعتزم الحكومة مواصلة إعداد المبادئ للانتفاع العام بالخدمات الطبية الأساسية، لا سيما بالنسبة للمعوقين واللاجئين والمشردين داخليا – وهم أفقر فئات السكان.

ثمة سمة محددة أخرى للأنشطة الاجتماعية الإنمائية التي ننفذها منذ كوبنهاغن هي إعداد سياسة جنسانية. وتم تحديد سياسة حكومية وتدابير لتعزيز العلاقات بين الجنسين في جمهورية أذربيجان.

وأعدت برامج وطنية تتعلق بـ ''الأسرة الشابة'' للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣. كما أعددنا برامج عمل للمرأة في أذربيجان للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، وبرامج بشأن حماية المعوقين، وإعادة التأهيل، والحماية الاجتماعية للمعوقين للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢. وأعد برنامج لحل المشاكل التي تواجه اللاجئين والمشردين داخليا، وكذلك مجموعات برامج أخرى، كما أعدت توجيهات استراتيجية أساسية وتدابير محددة لدمج فئات السكان المذكورة أعلاه في المجتمع. ويتطلب تنفيذ هذه البرامج المقترحة تنسيقا وثيقا بين الهيئات الحكومية ذات الصلة، والدعم المالي من الجهات المانحة الأجنبية. وإلا فستظل هذه الوثائق، كما توحي بذلك التجربة الدولية، مجرد نوايا حسنة للحكومة.

وفي نفس الوقت، وعلى الرغم من التدابير المحددة الجاري اتخاذها لتنفيذ التزاماتنا، توجد عوامل مختلفة تجعل هذه المهمة عسيرة. فالماضي السياسي والاقتصادي لأذربيجان، واعتداء أرمينيا علينا واحتلالها لأكثر من ٢٠ في المائة في أراضينا، ووجود حشد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا، وكذلك مشاكل الفترة الانتقالية، أدت مجتمعة إلى استمرار الفقر في بلدنا. ومن الضروري ملاحظة أن الاعتداء الأرمني المستمر يحد من قدرتنا على تنفيذ الالتزامات الوطنية المحددة التي تعهدنا بها في مؤتمر قمة كوبنهاغن، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بإعادة اللاجئين والمشردين داخليا إلى الوطن وإعادة دمجهم في المجتمع. وتؤيد أذربيجان تماما في هذا الصدد الفقرة ٧ مكرر من الإعلان السياسي للوثيقة الختامية المطروحة للمناقشة. فاليوم، عندما تتهدد الصراعات

الإقليمية السلام، يصبح التعاون الدولي، مع مشاركة جميع الأطراف بشكل فعال، لازما أكثر من أي وقت مضى.

أوضحت الفترة المنقضية منذ مؤتمر قمة كوبنهاغن إن الاتجاه الذي اتبعته حكومة جمهورية أذربيجان للوفاء بالتزاماتها المتصلة بتنفيذ برنامج العمل المعتمد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أسفر عن نتائج محددة تسوغه. وفي الوقت ذاته، وعلى الرغم من الوعي المتزايد بإسهام تنمية الموارد البشرية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فإن القطاعات الاجتماعية الأساسية، مثل الحماية الاجتماعية والعمل، والتعليم والرعاية الصحية، تتطلب مستوى جديدا من التقييم، وتحتاج إلى وضع استراتيجيات واتخاذ قرارات جديدة لإثرائها. وأرى أن توافق الآراء المحقق في هذا المحفل بشأن الأنشطة المستقبلية سيتيح لنا تحقيق مزيد من التقدم الملموس في تخفيض حدة مشاكل الفقر وتحقيق التقدم الاجتماعي للجميع.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي وزير الشؤون الخارجية للجماهيرية العربية الليبية، السيد عبد الرحم محمد شلغم.

**السيد شلغم** (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أعبر لكم ولأعضاء هيئة المكتب عن ارتياح وفد بلادي للطريقة التي تديرون بها أعمال هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ولا يفوتني أن أطرى على جهود الأمين العام واللجنة التحضيرية لإعداد هذه الدورة، لما بذلوه من جهد ولما قدموه من تقارير ستساهم دون شك في تسيير أعمالنا وتمكيننا من التوصل إلى نتائج إيجابية وملموسة.

لقد مرت خمس سنوات على اعتماد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وإذا كان لنا أن نستعرض في هذه المناسبة إيجابيات هذه الوثيقة الهامة، فإن ما يبرز بوضوح هو أن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن ساهما على نحو ملموس في زيادة الوعي العالمي بقضايا التنمية الاجتماعية، وعززا الاعتراف بأن الإنسان هو محور التنمية والغاية منها في نفس الوقت. وجعلا الدول تسعى بما لها من إمكانيات لتحقيق التنمية الاجتماعية لشعوبها، وتواصل جهودها من أجل تحسين حياة الإنسان ورفاهيته من خلال القضاء على الفقر وخلق فرص العمل المنتجة وتحقيق التكامل الاجتماعي وإتاحة الفرص لجميع فئات المجتمع للمشاركة في النهوض بالتنمية وفي عملية اتخاذ القرار.

رغم هذه الإيجابيات التي انبثقت عن الوثيقة الهامة التي اعتمدناها في كوبنهاغن، ورغم القناعة الكاملة لدى المجتمع الدولي لتحقيق المزيد منها، فإنه لا بد من الاعتراف بأن التقدم المحرز نحو إنجاز أهداف القمة لا يزالا ضئيلا. فالأغنياء يزدادون ثراء والفقراء يزدادون فقرا. ولا يزال هناك ما يزيد على بليون شخص في العالم يعيشون في فقر مدقع. والعاطلون عن العمل يزدادون باستمرار. وتفاقمت أوجه عدم التكافؤ الاجتماعي في بلدان عدة. والنتيجة هي أن هذه العوامل جميعا أدت إلى اضطراب ومشاكل عديدة نجم عنها تهديد أمن واستقرار دول كثيرة.

لقد طالب إعلان قمة كوبنهاغن بتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية ملائمة تمكِّن الشعوب من تحقيق التنمية الاجتماعية. ودعا الإعلام إلى تحسين وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية وبروح الشراكة. واليوم، إذ نرى العديد من الدول النامية قد اضطلعت بالمسؤولية التي اعترفت بها لتحقيق تنميتها الاجتماعية على الصعيد الدولي، وبذلت جهودا كبيرة للوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد، إلا أنه لا غنى عن القول بأنه لم تتوفر بعد كل الظروف الملائمة لهذه الدول حتى تتمكن من مواجهة التحديات أمام سعيها إلى تحقيق الأهداف المحددة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

فالنسبة المستهدفة المتفق على تخصيصها للمساعدة الإنمائية الرسمية لم يتم الوفاء بها وما زالت أعباء الديون وخدمتها تعيق جهود البلدان النامية في النهوض بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على العوائق والصعوبات أمام وصول منتجات هذه الدول إلى الأسواق العالمية، فضلا عن تدني أسعار تلك المواد.

إن التنفيذ الكامل والفعال لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وإن كان مسؤولية وطنية بالأساس، فإنه لا يمكن تحقيقه بدون التزام كامل من المجتمع الدولي. ومن هنا، يتعين علينا في هذه الدورة أن نؤكد على التزاماتنا السابقة لتعزيز النضال ضد العوامل التي تمثل تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين.

ونجدد تعهدنا بالقضاء على الجوع والمرض وسوء التغذية ومشاكل المخدرات والاحتلال الأجنبي والإرهاب الدولي، بما في ذلك إرهاب الدولة. كما يتعين علينا اتخاذ الإجراءات الفعالة الكفيلة بالقضاء على الأمراض المتوطنة كالملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز.

وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء فعالا وعمليا لوضع حد للديون الخارجية. ويجب أن تتوافر الإرادة لدى الجميع لإصلاح المؤسسات المالية الدولية بإضفاء الطابع الديمقراطي عليها والشفافية على آلية اتخاذ القرار بها. كما ينبغي القضاء على الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناجمة عن العولمة، لا سيما تهميش الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

إن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية لا تزال حرجة. ورغم الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها قمة كوبنهاغن، لا يزال الفقر يضرب بجذوره في أغلب دول القارة، بالإضافة إلى الأخطار التي يشكلها مرض الملاريا ومرض الإيدز.

وهذا الوضع الذي يسود القارة الأفريقية الآن يحتاج إلى التزام دولي جاد لمساعدة القارة في حل ما تواجهه من منازعات، وذلك بدعم جهود آلياتها الإقليمية الرامية إلى إحلال السلام وتوطيد الاستقرار ومساعدة القارة فيما تعانيه من مشاكل اقتصادية. وهذا يتطلب إعادة النظر في الشروط المجحفة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية والخاصة على الدول الأفريقية، كما يتطلب إبرام اتفاقيات تضمن أسعارا عالية للمواد الأولية، وإزالة الحواجز أمام ما تصدره من منتجات إلى أسواق العالم. ولا بد من إجراءات حاسمة وشاملة لمعالجة مشكلة الديون الخارجية التي تثقل كاهل غالبية دول القارة. إذ ليس كافيا أن تبادر مجموعة من الدول بتخفيف، أو حتى إلغاء، ديون الدول الأقل نموا في أفريقيا. وإنما المطلوب هو إلغاء ديون الدول الأفريقية بالكامل. وهذا أقل ما تطالب به أفريقيا الدول التي استعمرت شعوبها وسرقت خيراتها ونهبت ثرواتها.

إننا في الجماهيرية، وانطلاقا مما يفرضه علينا التزامنا تجاه أشقائنا في القارة الأفريقية بإطفاء الحرائق التي أشعلها الدخلاء في عدد من دولها، قام الأخ قائد الثورة الأخ العقيد معمر القذافي، بجهود متواصلة لوضع حد للعديد من الصراعات والمنازعات التي تشهدها بعض بلدان القارة. وقد توجت هذه الجهود بالنجاح. فتم التوقيع على اتفاق سرت لوضع حد للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات العظمى. كما اضطلع الأخ القائد بمساع حثيثة لوضع حد للصراع في القرن الأفريقي. ولم يقتصر دور الجماهيرية على ذلك فحسب، بل ساهمت بسخاء في تحمل جزء من العبء الناشئ عن هذه المشاكل فقامت بإيواء المهاجرين ووفرت المساعدات الغذائية والطبية لهم ولغيرهم من اللاجئين والمشردين.

إننا في الجماهيرية، رغم الإجراءات الاقتصادية القسرية التي فرضتها علينا أمريكا لما يزيد على عقدين كاملين، والتي شملت تجميد أموالنا بالخارج ومنع حصولنا على التقنية اللازمة للنهوض بالصحة والرقي بالمستوى التعليمي، ورغم العقوبات التي فُرضت علينا ظلما من قِبَل مجلس الأمن، والتي دامت ما يقارب سبع سنوات وألحقت أضرارا بالغة طالت كافة فئات الشعب الليبي، وعرقلت تنفيذ الخطط والبرامج الرامية إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية – رغم كل ذلك اتخذت بلادي جملة من السياسات والتدابير لضمان الاستخدام الأمثل لمواردها المالية. وهكذا، فقد تم سن تشريعات عديدة هدفها توفير العمل الأفضل والسكن الملائم والتعليم والصحة المناسبين لأفراد المجتمع الليبي وإخراجهم من دائرة الفقر التي كانوا يعانون منها قبل ثورة الفاتح سنة ١٩٦٩ إلى دائرة الرفاه والأمن الاجتماعي.

فجاء نظام الشركاء يواكب مبدأ إتاحة فرص المشاركة الاقتصادية لجميع أبناء المجتمع الليبي بالتساوي وبدون استغلال. ووضعت الخطط لتوفير السكن لكل مواطن. ووصل المستوى التعليمي إلى مستويات ممتازة لم تسجل في العديد من الدول المتقدمة. وحقق التقدم في مجال التعليم مستوى عاليا. وتكفي الإشارة إلى أن نسبة الأمية انخفضت إلى ٢٢ في المائة عام ١٩٩٥، ثم إلى ١٨ في المائة بعد ذلك.

إن النظام الاقتصادي في الجماهيرية العظمى يرتكز على استراتيجية قوامها النشاط التشاركي. وقد تم تكريس كافة القوانين والتشريعات في هذا الاتجاه. حيث ألغيت الأجرة وحل محلها نظام المشاركة في الإنتاج. كما تم إلغاء الاحتكار في التجار، ووضعت النظم الخاصة بالتشاركيات في كافة مجالات الحياة الاقتصادية على قاعدة المشاركة الكاملة والمساواة في الحقوق.

وتكفي الإشارة هنا إلى أنه تم في عام ١٩٩٩ وحده إشهار ما يزيد على ٣ ٠٠٠ تشاركية في مجال الإنتاج والخدمات، مما وفّر فرص عمل متكافئة لجميع القادرين على العمل في هذا القطاع. وقد جاء تنفيذ مشروع النهر الصناعي العظيم متوجا لكافة الجهود الليبية الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي، وتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير المياه اللازمة للشرب، في إطار خطة شاملة تستهدف تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد بالكامل على عائدات النفط.

ختاما، يعلق وفد بلادي آمالا كبيرة على هذه الدورة. ونؤكد من جديد على التزامنا بتحقيق ما قررناه في كوبنهاغن منذ نصف عقد مضى، وأن نرسي قواعد ثابتة تساعد وتدعم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى إنجاز تلك الأهداف. ومما لا شك فيه أن انعقاد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تتمتع بإمكانيات هائلة في هذا الوقت بالذات وفي هذا المكان ستتيح الفرصة لجميع الدول لكي تظهر إرادة سياسية حقيقية بتجديد التزامها بإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي وزير أمانة السياسة الاجتماعية في باراغواي، السيد أوريليو فاريلا.

**السيد فاريلا** (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): وفد باراغواي، الذي يشرفني أن أترأسه، يشارك في هذه الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة لتقييم التقدم المحرز وأوجه القصور في تنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل المعتمد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥. وإننا نشارك بعد مضي خمس سنوات على ذلك الحدث باهتمام وتوقعات كبيرة، حيث تمثل التنمية الاجتماعية في باراغواي أولوية، وحيث نكرس جهودنا للتوصل إلى حلول دائمة لمشاكل الفقر واللامساواة والإقصاء.

في نهاية مؤتمر قمة كوبنهاغن تولدت لدينا آمال كبيرة بأن تحقق الالتزامات، التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي تتطلع إلى مزيد من التنمية، فوائد فورية، وأن توفر عملية العولمة التي سرنا في ركابها حلولا وألا تعمل على تفاقم المشاكل القائمة. ونرى من الضروري أن تعمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية سويا في وئام، وأن توفر مزيدا من الفرص لتحقيق النمو لأقل البلدان نموا، نظرا لأن الاقتصاد هو الدعامة الأساسية لتحقيق وصون وتعزيز التنمية الاجتماعية الواسعة التي ستحقق الفائدة للمعوزين بشكل منصف.

بيد أنه على الرغم من جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية بين البلدان، وإنشاء منظمة التجارة العالمية، فإننا لا نزال نواجه نفس المشاكل المتعلقة بالوصول إلى الأسواق لبيع المنتجات الزراعية. كما نلاحظ أن هذا الإنتاج ليس له قدرة على التنافس ولا تتوفر له نفس فرص البيع التي تتوفر لإنتاج البلدان المتقدمة النمو حيث إن تلك البلدان تقدم إعانات مفرطة تشوه مفهوم الإنتاج الزراعي بأفكار غريبة، مثل التعددية الوظيفية للزراعة، أو بسبب إقحام مفاهيم غريبة على التجارة الدولية، مثل ظروف العمل أو الشؤون البيئية.

باراغواي عضو مؤسس، إلى جانب البرازيل والأرجنتين وأوروغواي، للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي؛ التي انتسبت إليها شيلي وبوليفيا. وباراغواي من بين أقل البلدان نموا نسبيا وبلد غير ساحلي، مما يضعنا في مركز غير موات من حيث التجارة الدولية. لذلك، نطلب مزيدا من التفهم والتضامن الدولي من بلدان العبور ومن البلدان التي لها سواحل، لنتمكن من تهيئة الظروف الملائمة للتجارة حتى يمكننا التنافس على قدم المساواة مع البلدان الساحلية.

في عام ١٩٨٩، في نهاية فترة الحكم الاستبدادي، بدأت في بلدي عملية تحقيق الديمقراطية في المؤسسات وبناء إطار قانوني، وكان ذلك بداية لمرحلة جديدة من الحياة الوطنية. وحتى الآن، تمثل الهدف الرئيسي للحكومات الانتقالية المتعاقبة في توطيد الديمقراطية وضمان توفير ديمقراطية تقوم على أساس التمثيل والمشاركة بحرية كاملة ومع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

وتنظر حكومة السيد لويس أنجيل غونزالز ماتشي الحالية في إجراء مشاورات مع جميع الأحزاب السياسية، ومشاركتها على نطاق واسع، من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية لتهيئة الظروف اللازمة للحكم، وتوطيد الديمقراطية، والأمن، والاستقرار الداخلي، حتى يتسنى لنا الاضطلاع بمهام التنمية الاقتصادية، والتركيز بنجاح على عملية التنمية الاجتماعية المستدامة.

لقد مرت باراغواي قبل كوبنهاغن، أي قبل خمس سنوات، بفترات غير مواتية في المجالين السياسي والاقتصادي، مما كانت له انعكاسات على التنمية الاجتماعية. بيد أنه تم إحراز تقدم هام في نهاية عام ١٩٩٥، كنتيجة مباشرة لمؤتمر القمة، تمثل في إنشاء أمانة السياسة الاجتماعية التابعة لرئاسة الجمهورية، وتحديد محورين استراتيجيين للإدارة يستهدفان صياغة سياسات اجتماعية ووضع مشاريع تمويلية لمكافحة الفقر وتوفير الرعاية للفئات الضعيفة من خلال صناديق استثمار اجتماعية.

وفي عام ١٩٩٦، وضعت أمانة السياسية الاجتماعية، بدعم من الأمم المتحدة، خطة استراتيجية عشرينية للتنمية الاجتماعية، حددت ثلاثة تحديات موضوعية للتقدم في مجال التنمية الاجتماعية. التحدي الأول هو التوصل إلى وتيرة مستدامة للنمو الاقتصادي توفر الإطار اللازم لإتاحة الفرص الإنتاجية والموارد اللازمة لتمويل

التنمية الاجتماعية. والتحدي الثاني هو التوصل إلى حل متكامل وهيكلي لمشكلة الفقر الريفي. والتحدي الثالث هو بناء القاعدة لسياسة اجتماعية عصرية تركز على زيادات القدرات الإنتاجية للناس وعلى تلبية احتياجاتهم الأساسية، وبذلك تحقيق التكامل الاجتماعي.

وعلى غرار ذلك، أنشأت الحكومة الحالية المجلس الاستشاري للسياسات الاجتماعية ومكافحة الفقر، الذي يجمع بين المؤسسات الاجتماعية للدولة ومؤسسات المجتمع المدني والكنيسة الكاثوليكية ومنظمات المزارعين ونقابات العمال. والهدف من ذلك هو إقامة تحالف قوي للسياسات والبرامج، واعتبار أن التنمية الاجتماعية لا تهم الهيئات الحكومية فحسب، ولكن أيضا جميع الأطراف التي تؤدي دورا في مجتمع باراغواي.

وبالمثل تقوم منهجية البرامج الرامية إلى مكافحة الفقر في حالات الطوارئ وفي الحالات العاجلة الأخرى، على أساس التنسيق والمشاركة وتحديد المستفيدين وتحقيق اللامركزية. وهذا النهج ينطوي على نقل الموارد وخدمات الدولة إلى سكان الريف والحضر الفقراء من أجل إقامة التعاون بين المجتمع المحلي والمنظمات الوسيطة عملا على حفز البرامج من أجل التقدم والتنمية.

وفي الوقت الحالي، يعاني ٣٢ في المائة من السكان من الفقر، وتبلغ نسبة البطالة ١٩ في المائة. ومع ذلك، وعلى الرغم من القيود الاقتصادية، حققنا تقدما كبيرا في مجال الإنفاق الاجتماعي، الذي ارتفع من ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ إلى ٨,٢ في المائة في عام ١٩٩٨. كما عزز برنامج الحكومة عملية الإصلاح التعليمي، وتم تحسين نوعية التدريس وزيادة تغطية النظام التعليمي حتى تم توفير التعليم الأساسي لأكثر من ٩٠ في المائة من البنين والبنات. ووصل متوسط العمر المتوقع الآن إلى ٦٩ عاما، وانخفضت نسبة وفيات الرضع إلى ٢٠ لكل ألف مولود حي، وإن كنا نسلم بأن هناك عددا كبيرا من الحالات التي لا يبلغ عنها.

ومن أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المعجلة تنفذ الحكومة حاليا إصلاحا حكوميا لزيادة كفاءة ومردود الإنفاقات الحالية. وثمة هدف آخر هو مواصلة سياستنا للانفتاح الاقتصادي والتجاري مما يسمح لقوى السوق بالتصرف بحرية، مع الحرص في الوقت ذاته على ألا تحدث التغييرات على نحو غير محكوم أو أن تؤدي إلى زيادة أعباء ذوي الموارد الضعيفة على نحو غير منصف. كما أننا نسعى إلى وضع الهيئات المكلفة بإدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إطار مؤسسي، ونسعى أيضا إلى خصخصة الكيانات الحكومية التي تعاني من العجز، مع توفير أفضل الضمانات في الوقت ذاته.

وفيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات والأهداف الوطنية لمؤتمر القمة العالمي، فإن استراتيجية الحكومة تقوم إجمالا على أساس العناصر التالية. العنصر الأول هو إيجاد بيئة قانونية واقتصادية مواتية للتنمية الاجتماعية، بدعم الحكومة والمجتمع المدني بالإجماع. والعنصر الثاني هو اتباع سياسة قوية لمكافحة الفقر المدقع والقضاء عليه، وتخفيض الفقر الريفي والتهميش الحضري على المدى المتوسط. والعنصر الثالث هو خلق فرص العمل باعتبار الوظيفة الأساس الراسخ والحقيقي لزيادة رفاه الشعب. والعنصر الرابع هو السعي إلى وضع الأساس لسياسة اندماج اجتماعي ملائمة نظرا لتجانس السكان الذين يتألفون من أناس ذوي مستويات متفاوتة من الدخل، ولأننا نحتاج إلى تضييق الفجوات الراهنة في الدخل. والعنصر الخامس هو زيادة التعليم الرسمي في مختلف المستويات التعليمية – الابتدائي والثانوي والجامعي والدراسات العليا – ووضع سياسة تدريب لزيادة الإنتاج والإنتاجية. والعنصر السادس ينطوي على دمج

التكنولوجيات الملائمة، لا سيما في الإنتاج الريفي، لزيادة الربح في القطاع الزراعي. ويتمثل العنصر السابع في التماس استثمارات جديدة، ونحن نعتمد في هذا الصدد على التعاون الدولي وعلى البلدان الأكثر تقدما.

من الواضح أن الجهود الوطنية لن تكفي إن لم نحظ بالتعاون الدولي الذي ينقل المعرفة والتكنولوجيات وييسر التمويل. وقبل كل شيء، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تقبل شروطا منصفة للتجارة الدولية وفتح الأسواق وإزالة الإعانات. وكل جهد وطني يجب أن يصاحبه تضامن دولي.

نحن الباراغويين، على استعداد لاتخاذ إجراءات فورية وفعالة لتوخي الحلول للمشاكل الاجتماعية، لأننا إن لم نفعل ذلك فقد نجد أنفسنا في حلقة مفرغة يؤدي عدم تلبية الطلبات إلى عدم الاستقرار السياسي، ويؤدي عدم الاستقرار بدوره إلى تدهور الأوضاع اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذا، فإننا نواجه تحديا كبيرا، ونرى أننا في باراغواي يجب أن نكافح من أجل إزالة العقبات التي تحول دون إقامة مجتمع مدني تسوده العدالة الاجتماعية والإنصاف ومزيد من الرفاه للسكان.

أخيرا، وباعتبارنا دولة عضوا في الأمم المتحدة، نتطلع إلى أن تسفر هذه الدورة الاستثنائية عن نتائج سياسية وتقنية واقتصادية ومالية يظهر أثرها في المستقبل القريب متمثلا في زيادة الشعوب بالأخوة بين البلدان، وفي السعي معا وبصورة جماعية إلى السبل والموارد اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ولتمكين جميع البشر من الازدهار في بيئة قوامها السلام والعدل والرفاه.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة حواء أحمد يوسف الوزيرة المفوضة بمكتب رئيس وزراء جيبوتي، المسؤولة عن النهوض بالمرأة ورفاه الأسرة والشؤون الاجتماعية.

**السيدة يوسف** (جيبوتي) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بأن أقدم خالص شكري للحكومة السويسرية على ترحيبها الحار. وأود أيضا أن أزجي الشكر إلى الأمانة العامة على تنظيمها الممتاز لهذا الاجتماع الدولي لمتابعة مؤتمر قمة كوبنهاغن.

لقد انقضى أكثر من خمسة أعوام بقليل على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن. وإننا نجتمع هنا اليوم مرة أخرى لكي نستعرض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي تعهدنا آنذاك بتنفيذها. ووجودنا هنا يبين أننا نريد مكافحة الفقر بجميع أشكاله المتنوعة، والنضال من أجل تحقيق تنمية مستدامة حقا.

ويجب التسليم دون شك بأن الفترة المنقضية كانت قصيرة لتنفيذ الإصلاحات والتدابير الموصى بها. ومع ذلك، يسعدني أن ألاحظ التقدم المحرز، حتى وإن كان يقتصر على زيادة الوعي بضخامة التحدي الذي نواجهه.

كلنا يعلم أن الفقر ليس أمرا محتوما؛ وإنما هو نتيجة لعوامل كثيرة – اجتماعية – سياسية واقتصادية وبيئية. وليس هناك حل سحري ولذلك أؤمن بأننا يجب أن نولي أولوية عليا لتحسين رأس مالنا البشري.

أنتقل الآن إلى الحالة في بلدي، حيث تكشف آخر دراسات أجريت عن حالة مقلقة جدا. فأكثر من ٥٠ في المائة من الأسر ليس لديها الحد الأدنى اللازم للكفاف. وعلاوة على ذلك، توجد تناقضات صارخة. فالتقدم النسبي المحرز في بعض المجالات – التعليم الأساسي، والحصول على مياه الشرب، والنهوض بالمرأة، على سبيل المثال – يقابله نقص في فرص العمل الجديدة. وتبلغ نسبة البطالة نحو ٦٠ في المائة، والحالة أخطر من هذا بين الشباب، وأسوأ بين النساء.

لقد ثبت أن البطالة وانعدام الأمن بالنسبة للدخل هما العاملان الأساسيان المؤثران إلى حد بعيد في إيجاد الفقر. ومع ذلك لا تقتصر العقبات التي تحول دون الرفاه الفردي والأسري والجماعي على مشاكل العمل. فالحاجة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية تتسم بنفس القدر من الشدة. والمجموعات الأشد ضعفا تضطر إلى التعايش مع مجموعة كبيرة من المعوقات التي تتهدد بقاءهم ووجودهم ذاته.

وأعتقد أن هذا التحليل الموجز جدا يعطي الجمعية العامة فكرة ما عن حجم المشاكل التي نواجهها. وعلى الرغم من النتائج المخيبة للآمال التي تم تحقيقها حتى الآن، ومن أن من المبكر تقييم ما تم إنجازه منذ عام ١٩٩٥ بشكل دقيق، فإننا واثقون من الطريق الذي اخترناه.

إن النمو الاقتصادي بغض النظر عن قدره، لا يمكن أن يحد من الفقر بذاته ما لم يؤد إلى زيادة مصادر الدخل وفرص العمل للفقراء، ويوسع نطاق الانتفاع بالخدمات الاجتماعية الأساسية. وعلى أساس هذا التحليل لتحدي التنمية المستدامة، قررت جيبوتي الاضطلاع بإصلاح متعمق من أجل التصدي بصورة مشتركة لاحتياجاتنا الملحة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية ومكافحة الفقر.

ومنذ عام ١٩٩٦، تضطلع حكومة جيبوتي، بدعم من الشركاء الإنمائيين، ببرنامج للتكيف الهيكلي يشمل عنصرا اجتماعيا هاما. وعلى الرغم من القيود المفروضة على النفقات العامة، تمت المحافظة على الميزانيات الاجتماعية، والأهم، أننا تمكّنا من تجنب حالات إنهاء الخدمة على نطاق واسع بالدعوة إلى تضامن العاملين.

وهذه التدابير لم تتخذ على انفراد. بل صاحبتها مشاريع كبرى مكرسة كلية لمكافحة الفقر، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشاريع مماثلة.

وعلاوة على ذلك، يظل الاهتمام بالحكم الرشيد عنصرا أساسيا في سياستنا الجديدة. كما أن تعزيز قدرتنا التحليلية يمثل هدفا رئيسيا لأننا نعي مدى أهمية المعلومات واستخدامها في رصد تطور الأوضاع المعيشية للأسر. وهكذا، فقد أجرينا دراسة استقصائية إحصائية في عام ١٩٩٦، ومن المقرر إجراء دراسة أخرى في نهاية هذا العام. وهذه الدراسات ستزيد من دقة تقييمنا لتطور الحالة العامة ولمستويات معيشة السكان.

وأود أيضا أن أذكر بعد التدابير القانونية التي اتخذناها. فقد اعتمدنا مدونة جنائية جديدة وصدقنا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وسنعتمد قريبا مدونة جديدة للأسرة.

ومن الناحية المؤسسية، أنشأ رئيس الجمهورية الجديد، فخامة السيد اسماعيل عمر جيليه، بمجرد توليه المنصب، ثلاث وزارات جديدة للشؤون الاجتماعية: وزارة العمالة والتضامن الوطني، ووزارة الدولة للنهوض بالمرأة والرفاه الأسري والشؤون الاجتماعية، التي تشترك في صياغة استراتيجية تدمج المرأة في عملية التنمية؛ ووزارة الدولة لشؤون اللامركزية والمجتمعات المحلية. وهذا يوضح توفر الإرادة السياسية لدى رئيس الجمهورية في هذا الصدد.

الحالات المحلية تتباين ولكن من الواضح أن جهودنا ستظل تذهب سدى إذا لم تتحقق الديمقراطية، وإذا استمر انعدام الاستقرار السياسي والحروب الفتاكة في جميع أنحاء أفريقيا. وفي ضوء تلك الويلات – التي كانت في الفترات الأخيرة حادة بشكل خاص في القرن الأفريقي والتي أثرت عواقبها، ومن بينها تدفقات اللاجئين الواسعة النطاق، على بلدي في كثير من الأحيان، وتظل تؤثر عليه – فإن رئيس الجمهورية لا يدخر جهدا لإحلال السلام بين البلدان

المتصارعة في تلك المنطقة، ولإعادة الوئام المدني لبلدان أخرى تعاني من مشاكل داخلية.

ومن أهم مبادراته وأكثرها شجاعة خطة السلام للصومال التي يسعى فيها منذ توليه المنصب. وقد استضافت جمهورية جيبوتي منذ أكثر من شهر مؤتمر المصالحة بين فصائل الشعب الصومالي ومساعدة ذلك الشعب على التغلب على الحالة غير المقبولة التي يواجهها منذ أكثر من عقد من الزمن، ولاستعادة كرامته ومكانه الصحيح بين مجتمع الأمم. إننا نسعى إلى أن نجسد في هذا الإسهام إيماننا العميق بأننا يمكننا معا، بتحقيق السلام وبالثراء المتمثل في تنوعنا، أن نربح المعركة ضد الفقر.

وفي مواجهة عولمة الاقتصاد المتزايدة، التي تهدد بإضعاف بلداننا أكثر وأكثر، يجب علينا أن نقيِّم بشكل سليم ما يتعرض للخطر الآن، وأن نتصرف وفقا لذلك. ويؤكد بلدي مجددا التزامه بعمل كل ما في وسعه لتحقيق أهداف مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية الدائمة، وهي شروط أساسية لإقامة مجتمعات عادلة ومزدهرة.

ولكن كل هذا يتطلب مزيدا من الإسهام من جانب المجتمع الدولي من خلال إلغاء ديون البلدان الفقيرة، وتوفير التمويل الذي يتماشى مع احتياجات كل بلد وسماته الفردية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية والأسرة في سلوفاكيا، السيد بيتر ماجفاتشي.

**السيد ماجفاتشي** (سلوفاكيا) (تكلم بالروسية): الحملة الدولية لتحقيق التقدم الاجتماعي، التي شُنت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، أعطت زخما كبيرا لإحراز التقدم في جمهورية سلوفاكيا. وأدمجت الالتزامات الناجمة عن إعلان كوبنهاغن في السياسة الرامية إلى تطوير المجال الاجتماعي في جمهورية سلوفاكيا، التي اعتمدتها الحكومة والبرلمان في جمهورية سلوفاكيا في أواخر عام ١٩٩٥. وإننا نستهدف بتطوير المجال الاجتماعي تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية من شأنها أن تمكِّن المواطنين في جمهورية سلوفاكيا من تحقيق التنمية الاجتماعية.

إن هدفنا الرئيسي هو وضع نظام للضمان الاجتماعي عادل من الناحية الاجتماعية، ويقوم على أساس المشاركة الشخصية للمواطنين، والتضامن الاجتماعي، والضمانات الحكومية. وتقدم الخدمات الاجتماعية في ظل الظروف ذاتها في جميع الأراضي في جمهورية سلوفاكيا؛ ولا تستثنى من التمتع بهذه المزايا أي مجموعة. ويطبق أيضا مبدأ ضمان الأوضاع المعيشية الأساسية للأجانب ومن لا وطن لهم واللاجئين والمشردين مؤقتا، وأفراد الأسرة المعوزين ماديا. وإلى جانب استحقاقات المساعدة الاجتماعية، تشكل العناصر التالية جزءا من نظامنا: الوقاية الاجتماعية، والاستشارة الاجتماعية، والحماية الاجتماعية والقانونية، والخدمات الاجتماعية، وبدلات التعويض المالي عن العجز البدني أو الذهني الحاد.

وتؤدي الوقاية الاجتماعية دورا هاما في هذا المضمار. فهي ليست فقط جزءا لا يتجزأ من جميع أشكال المساعدة الاجتماعية التي تقدمها الدولة والكيانات غير الحكومية والبلديات؛ وإنما تشكل أيضا، من خلال مؤسساتها وأنشطتها، عنصرا هاما من شبكة منع انتشار الأمراض الاجتماعية المرضية في شتى شرائح المجتمع. وعملا على جعل هذه الأنشطة الوقائية فعالة بأكبر قدر ممكن، فإننا نركز على الربط بين التدابير الوقائية التي تضم جوانب من القانون الجنائي وغير ذلك من أنواع التدابير الوقائية. ويجري بانتظام تقييم وتحديث البرامج الوقائية الوطنية والإقليمية.

لقد قطعت حكومة الجمهورية السلوفاكية عهدا على نفسها بوضع سياسات وبرامج تكفل مشاركة المرأة، وتوسع نطاق مشاركتها، كشريكة كاملة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ووثيقة التوجهات الأساسية لحكومة جمهورية سلوفاكيا في مجال مسائل المرأة هي خطة العمل الوطنية العشرية للمرأة، التي أعدت في عام ١٩٩٧.

ومنذ أن تولت الحكومة الجديدة مهامها في عام ١٩٩٨، كثفت جمهورية سلوفاكيا مشاركتها في أنشطة المنظمات العالمية. وتجدر الإشارة هنا إلى تعاوننا مع منظمة العمل الدولية، حيث أصبحنا عضوا أساسيا في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي، ورأسنا المجموعة الحكومية خلال الدورة ٨٧ لمؤتمر العمل الدولي، الذي عقد العام الماضي. هذا، ونولي اهتماما خاصا لاتفاقيات ومعايير منظمة العمل الدولية، ونؤيد إعلانات منظمة العمل الدولية التي تشجع على خلق فرص العمل من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة التي يشجع تنفيذها على العمل الكامل والمنتج والمختار بحرية. وفي عام ١٩٩٩، اعتمدت حكومتي وثيقة بشأن سياسة العمالة حتى عام ٢٠٠٢، بهدف تحقيق إحدى أولويات سياستنا الاقتصادية والاجتماعية: ألا وهي العمالة الكاملة.

واسمحوا لي أيضا أن أشير إلى الاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية، بشأن القضاء على أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، التي كانت الجمهورية السلوفاكية من أول البلدان التي صدقت عليها في عام ١٩٩٩. وأشدد على أهمية كون جمهورية سلوفاكيا قد صدقت على جميع الاتفاقيات الأساسية الثماني لمنظمة العمل الدولية. وأرى أن هذا التصديق يمثل دون ريب إسهاما في الترابط الاجتماعي.

إن العاملين الأساسيين والشرطين اللازمين لبناء مجتمع متماسك هما الثقة والمشاركة. ومن ثم، يجب علينا، عند بناء مجتمع متماسك، أن نركز على وضع استراتيجيات ومبادئ تعزز الثقة بين المواطنين والثقة في إدارة الدولة. ولا شك في أن الشرطين الأساسيين لتعزيز الثقة هما القضاء على التفاوت الاقتصادي وزيادة احترام الاختلافات الثقافية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن تأييد جمهورية سلوفاكيا للأمم المتحدة. ونخص بهذا التأييد أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق الاستقرار والنمو المستدام في شتى أنحاء العالم. وستبذل جمهورية سلوفاكيا قصارى جهدها لتنفيذ استنتاجات الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة، السيد مطر حُميد الطاير.

**السيد الطاير** (الإمارات العربية المتحدة) يسرني أن أنقل إليكم تحيات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وأخيه صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء، وحكومة وشعب دولة الإمارات. كما أهنئكم سيدي الرئيس على انتخابكم رئيسا لهذا المؤتمر، متمنيا لكم التوفيق والسداد ولمؤتمركم النجاح المنشود.

يسعدني أن أشارك في هذا المؤتمر الذي يضم هذه النخبة الخيرة من قادة وزعماء العالم الذين جاءوا للمشاركة ونصب أعينهم هدف نسعى جميعا إلى تحقيقه هو بناء عالم جديد يحقق التنمية الاجتماعية للجميع، ويوفر الرخاء والتقدم لشعوب العالم كافة. ويطيب لي أن أقدم الشكر

للأمين العام ومساعديه على جهودهم المخلصة في الإعداد والتحضير لأعمال المؤتمر.

ينعقد مؤتمرنا هذا والعالم قد دخل الألفية الثالثة. وبعد مرور خمس سنوات على إعلان كوبنهاغن، والالتزامات التي أكدت بشأن التنمية، فإننا نتطلع مع جميع دول العالم إلى تحقيق هدف واحد ألا وهو التنمية للجميع. لقد حاولت دول وشعوب كثيرة تحقيق هذه التوصيات والالتزامات، ولو بنسب معقولة، رغم الفقر والحروب والأوضاع الاقتصادية السيئة التي تقف عقبة أمام الدول في الوفاء بتطلعات شعوبها. ومن هنا علينا جميعا أن نعتبر هذه القضايا محاور رئيسية ننطلق منها في مؤتمرنا هذا نتدارس العقبات التي اعترضت طموحاتنا لتحقيق التنمية الشاملة لشعوبنا.

ترتكز سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة في المجال الإنمائي على الإيمان بأن الإنسان هو أساس التنمية وأهم ثرواتها ومحورها. وانطلاقا من هذه السياسة الثابتة حققت الإمارات إنجازات قياسية على المستوى المحلي، بالإضافة إلى مجال التعاون الإقليمي والدولي. وسعت إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما سعت إلى الوصول إلى تحقيق أعلى المعدلات في التزامات مؤتمر كوبنهاغن ١٩٩٥، وما صدر عنه من توصيات.

وفي هذا يسرنا أن نشير باختصار إلى إنجازات الدولة في مجال التنمية. بصفة عامة، فإن التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري الذي شهدته دولة الإمارات خلال السنوات الأخيرة يمكن اعتباره نموذجيا، نظرا للفترة التي استغرقتها عمليات التنمية من جهة، والنتائج التي تحققت من جهة أخرى. فقد حقق اقتصاد الإمارات معدلات نمو عالية. وتطور حجم الناتج المحلي الإجمالي حتى وصل إلى ١٨١ مليار درهم مقارنة بـ ١٧٠ مليار درهم في عام ١٩٩٨. وقد انعكس هذا التطور على مستويات المعيشة بكافة مجالاتها، بحيث أصبحت دولة الإمارات متميزة دوليا في حجم ونوعية الخدمات المقدمة للسكان.

وفي مجال التدريب والتعليم، أوجدت التحولات العالمية طرقا وأنظمة عمل جديدة حيث فرضت هذه التحولات سلوكيات علمية جديدة أوقعت على جهات التعليم والتدريب عبء تطوير الاستعدادات العلمية والفكرية والحضارية لمواكبة عملية التغيير والتفاعل مع مراحل ومنطقيات التنمية. ولقد كانت دولة الإمارات سباقة في طرح وثيقة استراتيجية تتضمن رؤية للتعليم حتى العام ٢٠٢٠ لتتماشى ومتطلبات المستقبل. كما أن كفالة الحق في التعليم والتدريب ومحو الأمية من أولويات أهداف الحكومة التي قطعت فيها شوطا كبيرا، بالإضافة إلى تشجيع التعليم الفني واستكمال التعليم العالي.

ولقد بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩٦ في المائة للذكور و ٩٢,٥ في المائة للإناث. وبلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية ٧٦ في المائة للذكور و ٨٤ في المائة للإناث. ووصل عدد الطلاب إلى ٥١٥ ٠٠٠ طالب وطالبة ينتظمون في ١ ٠٨٠ مدرسة، بالإضافة إلى ما يربو على ٣٥ ٠٠٠ طالب وطالبة في التعليم الجامعي والتقني. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الطلاب لم يتجاوز ٤ ٠٠٠ طالب في عام ١٩٦٢.

وفي مجال الخدمات الصحية، كان الإنجاز الأهم في المجال الصحي الاستراتيجية المتكاملة للوفاء باحتياجات الرعاية الصحية للجميع، تنفيذا لقرارات منظمة الصحة العالمية بشأن بلوغ هدف "الصحة للجميع". إذ بلغ عدد المستشفيات والمراكز الصحية ١٦٩ مستشفى تضم ما يقرب من ٧ ٠٠٠ سرير. ويوجد طبيب واحد لكل ٦٠٠ نسمة وممرضة لكل ٣٠٠ نسمة من السكان. وارتفع متوسط العمر

المتوقع بين مواطني الإمارات حتى وصل إلى ٧٦,٥ سنة للإناث و ٧٣,٩ سنة للذكور، مما وضع الإمارات ضمن الدول المتقدمة في هذا المجال.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، تم تنفيذ برامج الوقاية والمكافحة لأمراض الطفولة ورعاية الأمومة والأمراض المزمنة والأمراض الشائعة، مما أدى إلى تخفيض وفيات الرضع إلى ٩,٤٤ بين كل ١ ٠٠٠ رضيع، وتخفيض الوفيات النفاسية إلى أدنى النسب بين دول غرب آسيا.

وفي مجال خدمات الرعاية الاجتماعية، أنشأت الدولة مرافق كثيرة لتقديم الرعاية الاجتماعية. كما سنت أنظمة وقوانين في مختلف المجالات الاجتماعية، كقانون الضمان الاجتماعي، الذي تشمل مظلته ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ أسرة من الفئات التي تستحق الرعاية الاجتماعية. وشهد عام ١٩٩٩ صدور القانون الخاص بالمعاشات والتأمينات الاجتماعية، الذي سيوفر الضمان لفئات واسعة من العاملين في الدولة والقطاع الخاص. وتم التوسع في إنشاء المؤسسات التي تعنى بأصحاب الاحتياجات الخاصة من المسنين والأحداث الجانحين والمعاقين، حتى وصل عددها إلى ٢٥ مؤسسة.

وفي مجال الخدمات الثقافية والشبابية، تبذل الدولة جهودا كبيرة في مجال تنشئة الشباب ثقافيا واجتماعيا ورياضيا، حيث تركزت الجهود على أنشطة هادفة وبنَّاءة، كافتتاح المراكز الثقافية والشبابية. وحرصت الدولة على مساعدة الشباب في توفير تكاليف الزواج من خلال صندوق الزواج الذي يقدم المنح المالية لهم، والتي بلغت نحو ١,٣٣٦ مليار درهم، استفاد منها ما يقارب من ٢١ ٠٠٠ شاب. وتشجع الدولة قيام النوادي والاتحادات الرياضية، حيث ارتفع عدد الاتحادات من ٣ اتحادات في عام ١٩٧٣ إلى ٢٧ اتحادا، وعدد الأندية الرياضية والثقافية من ٨ أندية إلى ٣٤ ناديا، بالإضافة إلى ٥ أندية للفتيات.

وفي مجال العمالة، تهتم الدولة بإعطاء الفرصة للكفاءات الوطنية. فأنشأت هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية. كما أُنشئ معهد التنمية الإدارية ومراكز التدريب المختلفة. وقد نجحت الدولة في توفير فرص العمل المنتج للمواطنين. كما أنها تستضيف عددا كبيرا من الوافدين من مختلف دول العالم. لذلك فإن سوق العمل في الإمارات يعتبر مثالا للتعاون الإقليمي والدولي في مجال العمالة. ويعمل الوافدون في ظل حماية قانونية شاملة ينظمها قانون العمل رقم ٨ لسنة ١٩٨٠، حيث يتمتع الأجانب بالحقوق والحريات المقررة في المواثيق الدولية المرعية أو في المعاهدات والاتفاقيات التي تكون الدولة طرفا فيها.

وفي مجال المرأة والتنمية، تتمتع المرأة بكافة حقوقها بوصفها أحد أفراد المجتمع. فهي على قدم المساواة مع الرجل في حصولها على فرص التعليم والتعليم العالي والجامعي، حيث يزيد عدد الإناث على عدد الذكور في الأعداد المسجلة في مراحل التعليم المختلفة. كما شاركت المرأة في جميع مجالات العمل الاجتماعي، فارتفعت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل حيث تشغل نحو ٢٠ في المائة من الوظائف في الوزارات والمؤسسات الاتحادية؛ و ١٤,٧ في المائة من مقاعد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات؛ و ٥٦,١ في المائة من الوظائف الفنية التي تشمل الأطباء والصيادلة والمدرسين. وتتمتع المرأة أيضا بميزات خاصة في قانون التوظيف، وتتقاضى نفس أجر الرجل، وتحصل على الترقيات إلى المناصب الإدارية العليا. كما تتعدد أوجه النشاط الاجتماعي للمرأة كمراكز التنمية الاجتماعية التي تستفيد من خدماتها ١٧ ٠٠٠ امرأة وطفل، والجمعيات النسائية والكشافة والمرشدات.

إن دولة الإمارات، بجانب قيامها بواجبها لإنجاز التنمية المستدامة وإتاحة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكانها والمقيمين فيها، لم تنس دورها في ميادين التعاون الدولي. فإزاء ما تمر به بعض دول العالم من أزمات وشح في الموارد، خصوصا في الدول النامية، فإن دولة الإمارات أدركت مسؤولياتها الدولية في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان عن طريق تقديم المساعدات المادية والعينية، التي تقدم عبر مؤسسات التنمية الدولية والإقليمية مباشرة. وقد تميزت المساعدات بشروطها الميسرة. كما أنها اتخذت استراتيجية بإلغاء بعض الديون والفوائد على الديون عن بعض الدول النامية والمثقلة بالديون.

إننا نتطلع اليوم إلى تحقيق أكبر قدر من الإنجازات للوصول إلى التنفيذ الأمثل لتوصيات كوبنهاغن ١٩٩٥. ونحن هنا، إذ نمثل حكوماتنا وشعوبنا لنقيِّم ما أنجزناه خلال الخمس سنوات الماضية فإننا مطالبون بالاستمرار قدر الإمكان في تنفيذ هدفنا المنشود وهو تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل العولمة. لذلك، لا بد من التأكيد على تطبيق إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وعلى دعم جهود الأمم المتحدة ومنظماتها من أجل تهيئة المجال المناسب لتحقيق هذه الأهداف النبيلة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة بلوندين أندرو، وزيرة شؤون الأطفال والشباب في كندا.

**السيدة بلوندين أندرو** (كندا) (تكلمت بالانكليزية): تشرفت قبل خمس سنوات بحضور مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، حيث تعهدت دولنا بالعمل معا لتحسين الرفاه الاجتماعي لمواطني العالم. وقد التزمنا ببرنامج عمل طموح للقضاء على الفقر، وزيادة العمالة المنتجة، وضمان تحقيق مزيد من الاندماج الاجتماعي والتكامل الاجتماعي.

واليوم أتشرف أيضا بحضور هذه الدورة الاستثنائية لنقيّم معا الشأو الذي قطعناه قياسا بالتزامات وتحديات كوبنهاغن، وما يمكننا عمله لبلوغ هدفنا المشترك: التنمية الاجتماعية للجميع في دنيا العولمة.

وأود أن أتأمل فيما حدث خلال تلك السنوات الخمس – على الصعيدين الوطني والدولي – وقد بدأنا نفهم بشكل أفضل التحديات التي تطرحها العولمة والفرص التي توفرها.

إن سياق التنمية الاجتماعية قد تغيّر منذ عام ١٩٩٥. فشهدنا تقدما منقطع النظير في مجال التكنولوجيات والمعلومات والاتصالات. وتطور دورا القطاعين العام والخاص في إدارة الاقتصاد الوطني. فأخذ القطاع العام في التقلص وانخفضت موارده. وزادت التجارة العالمية بشكل هائل حيث اختفت الحدود والحواجز التجارية عن طريق الاتفاقات التجارية الإقليمية، والتجارة الإلكترونية. ويضطلع المجتمع المدني بدور أكثر فاعلية في بلورة استجابات الحكومات وسياساتها.

ولكن زيادة النمو الاقتصادي لم تؤد بشكل تلقائي إلى توزيع عادل للفوائد داخل البلدان وفيما بينها. ففي بعض الحالات أدت العولمة إلى زيادة تهميش الفئات المحرومة. كما ساد شعور متنام بانعدام الأمن حيث تنظر الفئات المحرومة بعين الشك إلى قدرتها على المشاركة في المستقبل بشكل كامل ومنتج في الاقتصاد الجديد، وعلى الاستفادة من فوائده.

ولا يستثنى بلد من الانضباط، ولا يُحرم بلد من الفوائد. وفي كندا، كان علينا في العقد الماضي أن نجري عمليات تكيف صعبة. إننا دولة تجارية، ولكن سلعنا التي

يقوم عليها الاقتصاد لم تعد تدر الثروة اللازمة لتوفير معايير مرتفعة للرفاه الاجتماعي الذي ينتظر الكنديون من حكومتهم أن توفره. وكان على كندا أن تحرر الموارد لكي تستثمر في النظام الاقتصادي الجديد القائم على المعرفة والمعلومات، وتضع تدابير مالية صارمة خلال فترة الانتقال من أجل استعادة الاقتصاد لعافيته. كما كان علينا أن نعيد تنظيم مشاركة الحكومة في التنمية الاجتماعية، وأن نكيف دورها كمقدم مباشر للخدمات. هذا، وقد تعين علينا أيضا أن ننهض بأعباء الذين اختفت بشكل مباغت وظائفهم التقليدية التي عملوا فيها طوال حياتهم.

كيف تصرفنا حيال ذلك؟ أولا، قمنا بتحليل القضايا بعناية: الاستثمار اللازم لتكييف اقتصادنا وعملية العولمة؛ أخطار الاستقطاب بين المجتمعات المحلية والجماعات؛ مخاطر زيادة تهميش أفراد المجتمع الضعفاء والمحرومين؛ الحماية البيئية؛ التفكك الاجتماعي والإقصاء الاجتماعي.

بعد ذلك، نظرنا في مكامن قوتنا. الكنديون لديهم ارتباط عميق بالقيم الاجتماعية التي توحد أمتهم وتحدد سماتها. ولدينا رؤية مشتركة لمجتمع يتمتع فيه كل مواطن، بغض النظر عن أصله العرقي أو جنسه أو سنه أو قدرته أو ثروته، بالفرصة في المشاركة بشكل كامل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمدنية للأمة. إن ما نسعى إلى تحقيقه هو مجتمع لا يقتصر فيه الرخاء على قلة ولكن يتقاسمه، ويتحمل مسؤوليته، عدد كبير، مجتمع يتمتع فيه المواطنون بأعلى مستويات نوعية الحياة.

ومن العبارات التالية التي أدلى بها رئيس وزراء كندا، السيد جان كريتيان:

> ”إن النجاح الذي حققناه كأمة لم ينجم عن النمو الاقتصادي فحسب، ولكن عن تعهد ملزم بقيم قوية – الاهتمام بالآخرين، والتعاطف، والإصرار على التقاسم العادل لفوائد النمو الاقتصادي“.

لقد تعرفنا على الفرص غير المسبوقة المتوفرة لنا، وهي إمكانيات التكنولوجيات الجديدة، وتعزيز التجارة والاستثمار، والشراكات الجديدة، والتدفق العالمي للمعلومات والمعرفة الذي يمكّن البلدان من مواجهة التحديات الجديدة.

وعملنا معا، مع شركائنا في المحافظات والأقاليم، وحددنا نهجا جديدا إزاء السياسة الاجتماعية القائمة على أساس تقاسم القيم والأهداف، والمشاركة النشطة للأطراف الأخرى وجددنا التزامنا القوي بإشراك المجتمع الدولي في إعداد البرامج والخدمات وتنفيذها. واستفدنا من اعترافنا بالإسهام الذي يمكن أن يقدمه القطاع الخاص في تقديم بعض الخدمات بكفاءة.

وإننا لنشعر بالفخر بإنجازاتنا، فقد تم تعزيز اقتصادنا، وانخفض معدل البطالة انخفاضا كبيرا. واحتلت كندا المركز الأول في الأعوام القليلة الماضية في مؤشر التنمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقياس نوعية الحياة. إن تجربتنا الوطنية وضعت الأساس لمواصلة تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يشمل المُثل العليا الكندية المتمثلة في العدالة الاجتماعية والحكم الرشيد والإنصاف وحماية الفئات الضعيفة وحماية البيئة. ويستند هذا النهج إلى المبادئ التالية: الالتزام بالسلام والنظام والحكم الرشيد، مع احترام حقوق الإنسان لجميع المواطنين؛ وإقامة دولة أمة واحدة متعددة الثقافات؛ والاستثمار في الأطفال والشباب، فهم زعماؤنا في القرن الحادي والعشرين؛ وتعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما فيما يتعلق بالرعاية الصحية؛ وتعزيز المهارات والمعرفة والتعلّم مدى الحياة، باعتبارها العناصر الأساسية للأمن الاقتصادي في الاقتصاد العالمي؛ والحماية البيئية؛ ودعم

المجتمعات المحلية بإقامة شراكات مع جميع أعضاء المجتمع المدني؛ واتخاذ تدابير خاصة لتعزيز اندماج الشعوب الأصلية والأقليات والمعوقين والنساء والشباب والمسنين.

إن كندا جزء من المجتمع الدولي، وهذا المجتمع يخوض حاليا نضالا مع قضايا مماثلة، بينما نحدد معا في هذه الدورة الاستثنائية السبيل الذي سنسلكه لتحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في دنيا العولمة. إننا نعرف هذه القضايا، وهي: التغير التكنولوجي السريع وزيادة التجارة العالمية التي توجد فرصا، ولكن تنطوي أيضا على أخطار مثل زيادة التفاوت بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وزيادة التهميش؛ والضغوط البيئية؛ وزيادة البطالة والتحديات الصحية الجديدة. وأود أن أشير هنا بشكل خاص إلى بلاء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي محا مكاسب عقدين من التنمية في عدد من البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا.

إننا نعرف الأسئلة، وأعتقد أننا نعرف أيضا بعض الأجوبة. أولا، إننا نحتاج إلى إطار مشترك لاتخاذ إجراءات دولية على أساس الأهداف والقيم المشتركة، بما في ذلك الإنصاف واحترام الحقوق الأساسية والاندماج وحماية الفئات الضعيفة والاستدامة البيئية. وبرنامج العمل الذي سنعتمده في هذه الدورة الاستثنائية يوفر لنا هذا الإطار.

ثانيا، نحتاج إلى تكييف مؤسساتنا ونظمنا الدولية لتنفيذ برنامج العمل هذا. وتوضح تجربتنا في السنوات الخمس الماضية أننا لن نحقق التنمية الاقتصادية المستدامة ولا التنمية الاجتماعية المستدامة ما لم ندمج الاثنتين معا. فلم يعد مجديا العمل بنظام متعدد الأطراف تعمل فيه المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية كل على حدة. فإننا نحتاج إلى أن نطور ثقافة الشراكة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية. وبدون ذلك، لن تنجح الوكالات في تنفيذ ولايتها، وسيخذل النظام المتعدد الأطراف دوله الأعضاء.

من الملائم أن تنعقد هذه الدورة الاستثنائية في جنيف، فهي مقر الوكالات ذات الخبرة التقنية والإجراءات العملية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية – العمل واحترام حقوق العمال في منظمة العمل الدولية، والصحة في منظمة الصحة العالمية، وتكنولوجيا الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، والتجارة في منظمة التجارة العالمية. ونحيي بشكل خاص الرؤية والالتزام بالاتساق والشراكة، وهو أمر بارز جدا في قيادة المديرين العامين الجديدين لمنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية. وهذا هو الطريق في المستقبل لهاتين المؤسستين بالتحديد، وللنظام الدولي برمته.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جياناانا (تايلند).

وتوضح الحقيقة أن علينا جميعا أن نعمل معا. وقد عمل التاريخ والضرورة على انفتاح كندا على العالم الخارجي. وحيث إنه ليس بوسع أي أمة أن تحقق الرخاء والتقدم مع تجاهل الأمم الأخرى، فإننا نلتزم بتعددية الأطراف. وإننا نؤمن بقوة بالشراكات وبقدرتنا الجماعية على تشكيل المستقبل. وسنعزز مشاركتنا الفعالة في المحافل الدولية والإقليمية والثقافية لتعزيز القيم الكندية للعدالة الاجتماعية والاندماج الاجتماعي.

اختتم بياني بالتعهد بأننا، نحن الكنديين، سنعزز التزامنا بالإجراءات المتعددة الأطراف لاحترام الكرامة الإنسانية وإعطاء معنى محدد للقيمة التي نعطيها للعدالة الاجتماعية والإجراءات الاجتماعية للتعجيل باليوم الذي نحقق فيه التنمية الاجتماعية للجميع في دنيا العولمة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، السيد محمد ولد ناني.

**السيد ولد ناني** (موريتانيا): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم إلى الرئيس بأحر التهانئ بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المكرسة لتقييم نتائج القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، التي عقدت بكوبنهاغن، في شهر آذار/مارس ١٩٩٥.

لقد أكد قادة العالم في نهاية أعمال تلك القمة عشرة التزامات هامة ومصيرية بالنسبة للبشرية جمعاء. فقد التزموا، من بين ما التزموا به، بتهيئة مناخ اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي وقانوني ملائم للتنمية الاجتماعية بالمبادرة بطرح وتنفيذ برامج فعالة وناجعة من أجل مكافحة الفقر وتأمين التشغيل والاندماج الاجتماعي، بوضع حلول مناسبة ومستديمة لمسألة مديونية دول أفريقيا.

ولقد آن الأوان لأن نقف ونراجع مسيرتنا منذ اجتماع كوبنهاغن، حتى نتمكن معا من الاطلاع على ما تم إنجازه واستشراف آفاق المستقبل من أجل العمل بخطى ثابتة على درب تنمية اجتماعية شاملة ومستدامة تتماشى وطموحات سكان المعمورة قاطبة.

لقد استطاعت بلادي أن تكمل مسارها الديمقراطي، وأن توطد دعائم دولة القانون من خلال ضمان الحريات الفردية والجماعية والحقوق الأساسية، خاصة حق الجميع في التعليم والصحة والعمل والمشاركة. وفي هذا الإطار، وعلى الرغم من التحديات الجسام التي تواجهها موريتانيا، شأنها في ذلك شأن الدول المشابهة لها في مستوى النمو، وعلى الرغم من مواردها المحدودة قامت حكومة بلادي خلال السنوات الخمس الماضية بمجهودات كبيرة على الأصعدة كافة، وفي مجال التنمية الاجتماعية خاصة، إذ خصصت للأخيرة ٣٧ في المائة من الإنفاق القومي، أي ما يقارب ضعف ما أوصت به قمة كوبنهاغن.

وفي هذا السياق أدت الاستثمارات في ميدان التعليم إلى رفع نسبة الالتحاق بالمدارس من ٧٦ في المائة سنة ١٩٩٤ إلى ٩٠ في المائة سنة ١٩٩٨. وترافق هذا النمو الكمي مع الحد من الفروق بين الجنسين، بحيث وصلت نسبة الالتحاق بالمدارس للبنات إلى ٨٠ في المائة في السنة ذاتها. أما على مستوى محاربة الأمية وتعليم الكبار، فقد أثمرت نتائج البرامج الوطنية في هذا المجال عن تخفيض نسبة السكان الأميين الذين تزيد أعمارهم على ١٠ سنوات إلى الثلث.

وعلى الصعيد الصحي تواصلت السياسة الصحية التي اعتمدتها بلادي سنة ١٩٩٠ والتي تركز على الطب الوقائي وتحسين نوعية الخدمات الصحية وتوفير الأدوية بأسعار تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطن. وقد مكن ذلك من رفع نسبة التغطية الصحية من ٦٣ في المائة سنة ١٩٩٤ إلى ٧٥ في المائة سنة ١٩٩٨. وبفضل برامج توفير المياه الصالحة للشرب، أصبح ٧٠ في المائة من السكان يتمتعون بالمياه الصالحة للشرب سنة ١٩٩٨.

أما السياسات التي تنتهجها بلادي لترقية المرأة، فقد انصبت بالأساس على تطوير الأنشطة الاقتصادية للنساء وتعزيز مشاركتهن، وذلك ضمن منظور التنمية الاقتصادية القاعدية وحماية الأسرة، بغرض مشاركة المرأة الموريتانية في كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد ظلت مكافحة الفقر تحتل الصدارة بين اهتمامات حكومة بلادي. وقد تم تحقيق نتائج معتبرة للبرامج المنفذة في هذا المجال، والتي ركزت أساسا على تحسين الخدمات الاجتماعية، من صحة وتعليم، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل والأعمال ذات الكثافة العمالية الإعالية.

وستعمل الاستراتيجية الوطنية البعيدة المدى ٢٠٠٠ - ٢٠١٥ المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية على تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى ما لا يتجاوز ١٢ في المائة بحلول سنة ٢٠١٥ بحول الله، وذلك من خلال الإسراع بوتيرة النمو وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتحسين الخدمات الاجتماعية وتشجيع التنمية الاقتصادية المتوازنة، واستصلاح الأراضي الوطنية، وتوفير شبكات للمال للمجموعات ذات الوضعية الضعيفة اقتصاديا، وانتهاج مقاربة تشاركية.

وسيتم تنفيذ هذه الاستراتيجية في ظرف يمتاز فيه الاقتصاد الوطني باستعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى وتخفيض مستوى التضخم وتحقيق نمو حقيقي. هذا الأداء الاقتصادي الجيد هو الذي يؤهل بلادنا لأن تكون من أوائل الدول المستفيدة من المبادرة الخاصة بتخفيض مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

يطل فجر الألفية الجديدة والعالم لا يزال يواجه تحديات متعددة من أهمها تفاقم الهوة التكنولوجية التي تفصل الدول الغنية عن الدول النامية، وما يهدد ذلك بتهميش الدول الأقل نموا. إن نقص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الدول النامية وتشديد القيود على دخول أسواق الدول المتقدمة، إضافة إلى تدهور معدلات التبادل التجاري واستمرار مستويات المديونية ما زالت تشكل عراقيل رئيسية أمام التنمية.

مع ذلك، تتيح لنا العولمة فرصة سانحة يمكننا، إن نحن أحسنا تكييفها، أن نجعل منها قوة دفع لتطوير النمو وتسهيل اندماج الدول النامية بالاقتصاد العالمي، مع منح عناية خاصة للدول الأقل نموا، حتى يتحقق تقاسم أكثر عدالة لثمار الثروة البشرية ونتائج إبداعات عقل الإنسان. ومن المؤكد أن المبادرة الخاصة بمديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح يمكن أن تشكل نقطة بداية مجزية للتنمية، شريطة ألا تكون على حساب المعونة العامة للتنمية التي تتناقص باستمرار.

إننا مطالبون بالالتزام الجماعي والتعاون البناء وتقاسم المسؤوليات من أجل أن نمكن كل الدول وكافة الشعوب من أن تتمتع بفوائد العولمة وتتقاسم ثمارها، ومن أجل أن ينعم الإنسان أينما كان بالكرامة في كنف الحرية وفرحة الحياة. لذلك فإن من واجبنا أن نعمل بما يقتضيه هذا التحدي من الإخلاص وقوة العزم والتضامن، حتى تتحول هذه الأماني إلى واقع معاش في السنوات القادمة طبقا للالتزامات المعقودة في كوبنهاغن.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية في إسبانيا، السيد خوان كارلوس أبريسيو.

**السيد أبريسيو** (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أتكلم باسم إسبانيا في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتنمية الاجتماعية، وأن أشاطر جميع الحاضرين ما أنجزناه لتحويل المُثل العليا المكرسة في مؤتمر كوبنهاغن قبل خمس سنوات إلى حقيقة ملموسة.

لقد وضعنا الأساس في عام ١٩٩٥ لتحقيق التنمية الاجتماعية. وحققنا تقدما منذ ذلك الحين، ولكن تظل هناك مجالات كبيرة للفقر والنبذ الاجتماعي يجب التصدي لها. والاتحاد الأوروبي يدرك هذه الحقيقة، وأُحرز تقدم كبير في اجتماع قمة لشبونة في مجال مكافحة الفقر والإقصاء.

وعملية العولمة يجب أن يصاحبها التضامن، وتود إسبانيا أن تشاطر الجمعية إسهامها المتواضع في التقدم المحرز في السنوات الماضية.

في مجال الاندماج الاجتماعي، تطرح ظاهرتان ديمغرافيتان هامتان تحديات كبيرة للمجتمع الإسباني. فمن

ناحية أدت الشيخوخة التدريجية لسكان الوطن إلى تفاقم المشاكل المتصلة بوضع المسنين كأفراد معالين. وإدراك هذه الإعالة أصبح مفهوما رئيسيا في السياسات التي تتناول المسنين والمعوقين.

وتود حكومة إسبانيا أن تصبح عاملا حافزا في التشجيع على إجراء مناقشة واسعة النطاق وطنية ودولية بشأن الشيخوخة وآثارها الاجتماعية الاقتصادية، في إطار الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الثاني المعني بالشيخوخة، المقرر عقده في مدريد في عام ٢٠٠٢.

وعلاوة على ذلك تجعل الزيادة الحثيثة في عدد السكان المهاجرين في السنوات الأخيرة من الضروري إنشاء إطار خاص لحماية هؤلاء الناس وضمان احترام حقوقهم. ويتطلب تعزيز قيمة التعايش بين الثقافات في المجتمع الإسباني إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية.

وفي مجال المساواة بين الجنسين، أحرز تقدم كبير في السنوات القليلة الماضية. ونرحب بهذه الإنجازات التي تساعد على تحديد معالم الطريق الواجب سلوكه، بما يتمشى مع الالتزامات والأهداف التي حددتها الدورة الاستثنائية لاستعراض نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه الماضي، ووفقا لسياسات الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد.

وقد أكدت إسبانيا مجددا التزامها فيما يتعلق بالمساواة على المستوى الوطني، وعلى مستوى المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي، وعلى المستوى المحلي، بما يتمشى مع التقسيم الإداري لدولة إسبانيا.

وفي مجال العمل، تم اتخاذ تدابير قانونية لمكافحة بطالة المرأة، وعزلها الرأسي والأفقي، وطابع العقود قصيرة الأجل التي تمنح لها، والصعوبات التي تواجهها في تقسيم وقتها بين الأسرة والعمل، وكذلك إيجاد مزيد من فرص العمل وتحسين نوعيتها.

وعلى الرغم من التقدم الواضح المحرز، لا يزال يتعين التصدي لجوانب معينة تشمل، في جملة أمور، تولي المرأة وظائف رفيعة المستوى، ومناصب صنع القرار. وعلى الرغم من زيادة مشاركة المرأة تدريجيا، يظل هناك اختلال نوعي وكمي يعتور مشاركة المرأة في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية.

وعلى المسرح السياسي، تتولى المرأة بشكل متزايد مناصب المسؤولية. ففي البرلمان الوطني، على سبيل المثال، يبلغ معدل مشاركة المرأة ٢٦ في المائة في مجلس الشيوخ، و ٢٨ في المائة في مجلس النواب. ويبلغ معدل تمثيلها في البرلمان الأوروبي ٣٤ في المائة – وهو أعلى من متوسط تمثيل المرأة في البرلمان الأوروبي وقدره نحو ٣٠ في المائة. وهكذا، فإن إسبانيا تحتل المركز الثامن بين بلدان الاتحاد الأوروبي الـ ١٥ وبلدان مجلس أوروبا الـ ١٢، فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة.

وتولي الحكومة اهتماما خاصا لمسألة العنف ضد المرأة، وقد ضاعفنا جهودنا للقضاء عليه. فاعتمدنا خطة تستهدف التصدي لهذه الظاهرة. وتحدد هذه الخطة عددا من الأهداف والتدابير للقضاء على العنف المترلي، ولتوفير الموارد الاجتماعية اللازمة لمساعدة النساء ضحايا أعمال العنف هذه، باستثمار قيمته ٧٠ مليون دولار تقريبا.

ويظل التعليم أداة هامة بشكل أساسي للنهوض بالمرأة. وقد بذلنا في هذا الصدد جهدا خاصا لتدريب المرأة في مجالات مثل التكنولوجيا والعلوم.

وكل هذه الأنشطة تبين بوضوح أن إسبانيا تنفذ المبادرات الجديدة المقترحة في وثيقة نتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة بشأن "المرأة ٢٠٠٠:

المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين''، وإنها تتقيد بالمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي.

وأود أيضا الإشارة بإيجاز إلى أهمية الصحة والتنمية. فهذه الدورة الاستثنائية توفر لنا فرصة ممتازة لكي نكرر الالتزامات التي تعهدنا بها في مؤتمر قمة كوبنهاغن، وللتقدم نحو رؤية متعددة الأبعاد للتنمية البشرية، وذلك بتعزيز عناصرها الاجتماعية، لا سيما العناصر المتعلقة بالصحة. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أنوه بأهمية ضمان توفير الخدمات الصحية للنساء والبنات، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية.

إن التغطية الصحية في إسبانيا شاملة وعامة. ولدينا، في إطار الخدمة الصحية الوطنية، بروتوكول للصحة الجنسية وتنظيم الأسرة، أقرته جميع إدارات المقاطعات. وإضافة إلى ذلك تتضمن الخطة الوطنية للوقاية من العنف المترلي، التي سبق أن أشرت إليها، بروتوكولا خاصا للصحة.

أخيرا، أود أن أشير إلى أنشطة الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي في مجال التنمية الاجتماعية، والتي زادت أنشطتها زيادة كبيرة منذ عام ١٩٩٥.

ويجري تنفيذ ٩٢ مشروعا في إطار التعاون الثنائي الإسباني. ويستفيد من هذه المشاريع أشد قطاعات السكان ضعفا، كما أنها تمثل حشدا للموارد المالية يبلغ نحو ١,٨ مليون بزيتا إسبانية.

وإضافة إلى ذلك، تخصص إعانات للمشاريع التي تقدمها وتنفذها المنظمات غير الحكومية الإسبانية. وتدعم هذه المشاريع، بحكم طابعها ذاته، التنمية الاجتماعية حيث أنها تتصل بالصحة والتعليم والعمل والعمالة والقضاء على التهميش الاجتماعي وهلم جرا، ولكن من شبه المستحيل تحديد الإسهام الكمي المحدد الذي تقدمه هذه المشاريع لكل من تلك القطاعات. وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن مجموع الإعانات المقدمة في عام ١٩٩٩ للمنظمات غير الحكومية لتنفيذ مشاريع في مجال التنمية الاجتماعية قد تجاوز ١٣,٤ مليون بزيتا إسبانية.

وعلى المستوى متعدد الأطراف، تواصل إسبانيا تعاونها في تنفيذ عدد من المشاريع، بما في ذلك مشروع يستهدف القضاء على عمل الأطفال في أمريكا اللاتينية، تتولى منظمة العمل الدولية تنفيذه حاليا.

واسمحوا لي أن أكرر في ختام بياني التزام إسبانيا بهذه المثل العليا. لقد حان الوقت لترجمة هذه الالتزامات إلى واقع ملموس، فلنعمل سويا على بلوغ ذلك الهدف.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي وزير العمل والأسرة والشؤون الاجتماعية في سلوفينيا، السيد ميها بريتش.

**السيد بريتش** (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعبر عن امتناني لما أُنجز من أعمال تحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي تتسم بأهمية حيوية في تبادل وجهات النظر بشأن التجارب وأمثلة الممارسات الحسنة، وليس بأقل أهمية، العقبات المواجهة في بلداننا المختلفة في التصدي لمسائل الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي.

سلوفينيا تتفق تماما مع الكلمة التي أدلى بها وزير العمل والتضامن في البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي.

وترغب حكومة سلوفينيا في تقديم دعمها الراسخ للأهداف التي يشتمل عليها إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية والتنويه بأهمية تقييم الإنجازات المحققة، كمتابعة للمبادئ التوجيهية المحددة في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، وبالطبع إيجاد أنجع السبل لمواصلة تنفيذ المبادرات. ولما كانت المسائل السالفة الذكر مواضيع مركبة ومتشابكة، فيجب التركيز على أننا لا يمكن أن نتصدى لها

إلا بالاعتراف بتعقدها، وعلينا أن نتصرف وفقا لذلك على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

لقد أدت عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق في سلوفينيا في بداية التسعينات، وما ترتب على ذلك فيما بعد من فقدان بعض الأسواق، إلى اتجاهات سلبية مؤقتة في النمو الاقتصادي، ونجم عن ذلك زيادة كبيرة في البطالة. غير أننا نشهد منذ عام ١٩٩٣ انتعاشا للنمو الاقتصادي وتحسنا كبيرا في مستويات المعيشة بالنسبة لمعظم السكان السلوفينيين. وفي عام ١٩٩٩، كان معدل النمو الاقتصادي في سلوفينيا من أعلى المعدلات في أوروبا. بيد أننا نعي أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام لا تؤدي بذاتها إلى تحسين الأوضاع بالنسبة لكل فرد. ولذلك، فإن الوقاية من الفقر، وما يتصل به من إقصاء اجتماعي، تمثل هدفا أساسيا للسياسة الاجتماعية في سلوفينيا.

وفي المجالات التي تسهم بدرجة كبيرة في تخفيف وطأة الإقصاء الاجتماعي – ألا وهي سياسات التعليم والعمالة والصحة والإسكان والمساعدة والخدمات الاجتماعية – أجري بالفعل، أو يجري الآن إعداد برامج عديدة. وبغض النظر عن ذلك، تؤيد الحكومة السلوفينية الرأي بضرورة وضع استراتيجية وطنية متكاملة؛ ومن ثم اعتمدت في بداية هذا العام برنامجا خاصا لمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي.

والهدف الرئيسي لهذا البرنامج، وهو أيضا أحد الأهداف العامة لحكومتنا، هو التغلب على مشكلة متعددة الأبعاد تتمثل في الفقر والإقصاء الاجتماعي المتعدد الأبعاد دون شك عن طريق الربط والتنسيق بين التدابير والبرامج القائمة على نحو ملائم، وتوسيع نطاقها. ويتصدى البرنامج، إلى جانب برامج أخرى عديدة أعدت في السنوات الأخيرة، لمسائل قابلية التوظيف، مع التركيز بشكل خاص على المجموعات الضعيفة، كما أنه يشدد على أهمية التعليم بالنسبة لجميع فئات السكان.

ونود أن نركز على أن هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير لتقويم الحالة الراهنة فيما يتعلق بالإقصاء الاجتماعي على المستوى الوطني وفي السياق العالمي. ولذلك، فمن الهام، فيما نعتقد، الحد من الفقر والنبذ الاجتماعي بتنفيذ أنشطة وإجراءات دائمة للحيلولة بذلك دون نبذ الأفراد وأسرهم على المدى الطويل. وحتى يكون هذا الإجراء ناجحا، يلزم أن تبذل المنظمات الدولية الحكومية، والحكومات، والمجتمعات المحلية، والخدمات العامة، والمنظمات غير الحكومية جهودا متضافرة.

إن العالم الحديث يتسم بشكل متزايد بتمتع بعض الشعوب من ناحية، برفاه واسع مقرون بشكل مؤسف، من ناحية أخرى، بالفقر الصامت لأعداد متزايدة من الشعوب. وترى حكومة سلوفينيا أن هذا الانقسام الواضح ليس مقبولا، ويلزم تقويم هذا الوضع على سبيل الأولوية. وعلى الرغم من التحسينات المحققة في مجالات محددة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن انتشار التعددية والمؤسسات الاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، فإن العالم يواجه، أكثر من أي وقت مضى، عددا متزايدا من الناس، وبشكل أساسي من النساء والشباب، يعانون الجوع وضروب الحرمان الأخرى.

وزيادة المشاكل الاجتماعية الداخلية في فرادى البلدان تتهدد رفاه السكان، وتحدث أثرا سلبيا على نوعية الحياة بشكل عام. وفي عديد من البلدان الغنية والنامية تتسع الهوة بين الأغنياء والفقراء، كما تتسع الهوة بين أكثر البلدان تقدما وأقلها تقدما.

وتحيي حكومة سلوفينيا حقيقة أن المجتمع العالمي أصبح يدرك أن من الضروري أيضا، إلى جانب التغيرات

العالمية في الاقتصاد العالمي، تغيير المقاييس الأساسية للتنمية الاجتماعية في جميع البلدان. ويلزم أن تتطابق السياسات الاجتماعية والاقتصادية، كما أن مصالح الدولة يجب أن تعبر عن مصالح السكان. وقد ثبت بالتجربة أن الفقر والبطالة يؤديان في كثير من الأحيان إلى العزلة والتهميش والعنف. بل وأكثر من ذلك، وجد أن الفقر يمثل مرتعا خصبا لانتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان في العالم.

لذلك، أود أن أعرب عن استعداد حكومة سلوفينيا للتعاون على المستوى الدولي في جهد متضافر لاستئصال شأفة الفقر المدقع في العالم، والتركيز على أن هدفنا هو إقامة ''مجتمع للجميع'' يؤدي فيه كل فرد دورا نشيطا.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي وزير الشؤون الخارجية في جمهورية مولدوفا، السيد نيقولاي تاباكارو.

**السيد تاباكارو** (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أخطب في هذه الدورة الاستثنائية، وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر للأمم المتحدة وللسلطات السويسرية على تهيئة ظروف ممتازة لعملنا.

لقد طرحت العولمة منذ مؤتمر قمة كوبنهاغن تحديات جديدة للوفاء بالالتزامات المتعهد بها في عام ١٩٩٥، مثل القضاء على الفقر، والنهوض بالعمالة الكاملة، والاندماج الاجتماعي، وضمان توفير الخدمات الاجتماعية للجميع. بيد أن تحقيق أهداف برنامج العمل المعتمد في إطار مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يمثل مشكلة لأمم كثيرة.

إن عملية العولمة، إلى جانب كونها فرصة عظيمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان، تنطوي أيضا على خطر حقيقي يتمثل في زيادة التفاوت بين البلدان. ومن المعروف جيدا أن الاقتصادات الصغيرة التي تمر بمرحلة انتقالية تتأثر للغاية بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة. وقد تسبب التأخير في العمليات الإيجابية في اقتصادات تلك البلدان في تفاقم الحالة الاجتماعية لسكانها.

وتتصدر مشكلة القضاء على الفقر قائمة المشاكل الرئيسية التي تواجهها في الوقت الحالي كثير من البلدان، بما فيها مولدوفا.

وتبذل جمهورية مولدوفا جهودا هائلة لحل هذه المشاكل، ولكن البلد تأثر بشكل خطير بصدمات مرحلة الانتقال التي تسببت في اضطرابات كبيرة ذات طابع اقتصادي وسياسي واجتماعي. فالانتقال من نظام اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق لا يحتاج فقط إلى تغيير جذري في عقلية الناس، الذين درجوا على أنواع مختلفة من الضمانات الاجتماعية التي توفرها الحكومة، بل أيضا إلى نفقات مالية كبيرة. وخلال السنوات الأخيرة، فقدت عشرات الفئات من المنتفعين من الضمانات الاجتماعية الحكومية هذا النوع من المساعدة. بل إن الحالة في مولدوفا أسوأ من ذلك لأن نسبة المتقاعدين بين سكاننا كبيرة.

وأصبح معدل البطالة، الذي زاد زيادة كبيرة خلال العقد الماضي، عقبة لا يمكن تلافيها في طريق الإصلاحات الديمقراطية. وللأسف، فقد تعلم كثير من المولدوفيين الدروس الأولى عن الانتقال إلى اقتصاد السوق بفقدان وظائفهم. وصدقوني، هذه ليست أفضل وسيلة للتعلم.

إننا، بالطبع، نفعل كل ما بوسعنا للتعايش مع هذه الحالة، ولكننا نرى من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي دعما كبيرا للجهود الوطنية. فالبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، ومن بينها جمهورية مولدوفا، تحتاج إلى مساعدة مالية من المنظمات والصناديق الدولية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والانتقال إلى اقتصاد السوق. وتعاون هذه البلدان مع المنظمات الدولية مثل البنك الدولي

وصندوق النقد الدولي وغير ذلك من الهيئات متعددة الأطراف المعنية بمسائل التنمية الاجتماعية، أمر ضروري إذا أريد لها تعزيز الاندماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية. وتتخذ الحكومة تدابير لإعادة بناء القطاع الاجتماعي الذي يشكل الأساس للاستراتيجية الوطنية لتخفيف وطأة الفقر.

وعلى الرغم من أن بلدانا مثل مولدوفا منخرطة في تعاون متعدد الأطراف ومكثف مع المنظمات الدولية، فإن النتائج في مجال التنمية الاجتماعية ومستويات المعيشة تظل غير كافية، ولذلك ينبغي أن تصبح المساعدة الإنسانية من المجتمع الدولي أداة إضافية هامة. ويؤيد بلدي بقوة، في هذا الصدد، تكثيف التنسيق في هذا المجال، ويرحب باتخاذ مبادرات مثل عملية فريبورغ. ونظرا لأن مولدوفا تواجه الآن قحطا غير مسبوق سيؤثر بشكل كبير، وفقا للتقديرات، على الاقتصاد الوطني والقطاع الاجتماعي، فمن نافلة القول إن هذه المبادرات مفيدة للغاية في التصدي للكوارث الطبيعية ولآثارها الاجتماعية.

ونرى أنه يجب النهوض بالمساعدة الاجتماعية وإدراجها في إطار سياسة اجتماعية حكومية، على أن يديرها هيكل متخصص مركزي بتعاون وثيق مع منظمات ورابطات ومؤسسات خيرية غير حكومية ومع الأفراد. ويشمل إصلاح نظام المساعدة الاجتماعية أهدافا مثل تحليل وتقييم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تتسبب في طلب المساعدة الاجتماعية؛ وتهيئة الظروف القانونية لمنح وإدارة المساعدة؛ وتحديد الأنشطة الاجتماعية والمهنية والتشجيع عليها من أجل تلبية متطلبات الناس والأسر المعرضة للخطر، فهم زبائن المساعدة الاجتماعية المحتملون؛ وتدريب الموظفين المعنيين بمنح المساعدة الاجتماعية، وتعزيز قدراتهم المهنية. وقد أعدت البرامج التي طورتها الحكومة بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

أعود إلى عملنا الحالي، وأجد لزاما علي أن أعرب عن تقدير دولة مولدوفا الكبير للإعلان السياسي الذي أعدته اللجنة التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية، والذي يدعو الحكومات، والأمم المتحدة، وغير ذلك من المنظمات الدولية ذات الصلة، إلى أن يعزز كل منها في إطار ولايته نوعية واتساق الدعم الذي تقدمه للتنمية المستدامة في البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية.

إن الهدف النهائي للتنمية الاجتماعية هو تحسين نوعية حياة الناس كافة وتعزيزها. وهذا يتطلب توفير الفرصة لكل فرد في المجتمع لممارسة حقه في المشاركة بشكل فعال في شؤون المجتمع المحلي، وتحمل المسؤولية عن ذلك. وبالعمل سويا فقط يمكننا تحقيق النمو المستدام على نطاق العالم – النمو الذي من شأنه أن يعزز الإنصاف، والعدالة الاجتماعية، والتسامح والمسؤولية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة القائم بأعمال وزارة الشؤون الخارجية في أفغانستان، السيد أ. عبد الله.

**السيد عبد الله** (أفغانستان): إن عشرات الأمم وآلاف الملايين من الناس في شتى أنحاء العالم يودون أن تتوفر لديهم أسباب الأمل بأن يصبح عنوان هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة يوما ما حقيقة قائمة في حياتهم اليومية. بيد أن علينا أن ندرك اليوم أن العولمة تعني بالنسبة لهم التهميش وتفاقم الأوضاع الاجتماعية. والهوة بين الأغنياء والفقراء تتسع اتساعا شاسعا على المستوى الدولي وكذلك على المستوى الوطني.

إني لن استشهد بأرقام يعرفها الجميع، ولكن أعدادا متزايدة من الناس تقع في براثن الفقر والمرض والأمية. وبالنسبة لهؤلاء الناس يمثل مفهوم ''القرية العالمية'' حلما كاذبا. إن تطور العولمة أمر غير قابل للانعكاس؛ ولكنها مع

تطورها تجلب مزيدا من التهميش. ولا يمكن للبشرية، ولا يجب عليها، أن تذعن لقانون السوق وحده؛ والسياسات العامة لا يمكن أن تتخلى عن الساحة. وإن عددا من الصراعات المحتدمة في العالم اليوم تديمها، إن لم تكن تحرض عليها في الواقع المصالح الاقتصادية والمالية، لتحقق مكسبا فوريا، في حين أن الاستقرار شرط أساسي لتحقيق التنمية الدائمة.

إننا نحتاج إلى قواعد. وما لم يكبح الاتجاه إلى التهميش، فإن العالم سيواجه جيشانا لا يمكن التنبؤ به. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإنه سيعزز ظهور قوى متعصبة ومتطرفة لن تقدم حلولا لمشاكل الفقر، بل بالأحرى ستصبح خطرا على الاستقرار والأمن الدوليين.

ولا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية بشكل مستقل. وإنما يجب تصورها في إطار عالمي للتنمية الاقتصادية والثقافية والسياسية. والدعامتان الأساسيتان اللتان يقوم عليهما الصرح بأكمله هما الصحة والتعليم للجميع. وللمرأة دور مرجح في هذا الإطار. والشرط الأساسي لتحقيق غايات التنمية الاجتماعية التي حددها المجتمع الدولي في كوبنهاغن قبل خمس سنوات هو وجود بيئة مواتية.

ونرى أن الإجراء اللازم لتحقيق هذه الغاية يجب أن يتم تنظيمه على ثلاثة مستويات. فعلى المستوى الوطني، يتمثل الإطار الأساسي في احترام الإرادة المتجددة للشعب، واحترام حقوق الإنسان، ومشاركة المجتمع المدني، والحكم الرشيد: وباختصار، إطار ديمقراطي وسياسة تطوعية تساند المرأة والبنات وأشد المجموعات ضعفا. وعلى المستوى الإقليمي، تعني البيئة الإقليمية احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهذه هي الشروط الأساسية للتعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي التي يجب مراعاتها. وعلى المستوى الدولي، يلزم على البلدان الغنية الوفاء بالتزاماتها إزاء البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا. وينبغي أن يتضمن هذا المسعى أمورا تتصل بالديون، كما ينبغي أن تراعي سياسات وبرامج المؤسسات المالية الدولية اعتبارات التنمية الاجتماعية.

لقد شاركت جمهورية أفغانستان الإسلامية بنشاط في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، وبدأت تنفيذ برنامج عمل وطني بجميع الوسائل الممكنة. وللأسف أنه في الوقت ذاته، في آذار/مارس ١٩٩٥، هاجم مرتزقة الطالبان العاصمة كابول وواصلوا حملتهم العسكرية حتى نجحوا في غزو العاصمة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

وأصبح عدد كبير من الالتزامات العشرة التي تعهد بها الأعضاء في مؤتمر القمة محل اهتمام جمهورية أفغانستان الإسلامية في عام ١٩٩٥. ولكن مسار الأحداث المؤسف – غزو الطالبان للعاصمة كابول في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وما ترتب على ذلك فيما بعد من مأساة – أقام عقبات كأداء حالت دون تنفيذ التزامات كوبنهاغن. وكانت إحدى العواقب المأساوية للاحتلال العسكري للطالبان الإغلاق الكامل لجميع مدارس البنات والمدارس الثانوية في المناطق المحتلة من البلد. ومُنعت البنات منعا باتا من الحضور في الجامعات والمدارس التقنية. ومنعت البنات والنساء من مغادرة منازلهن، على الرغم من أن النساء اللواتي فقدن أزواجهن في كابل وفي معظم المدن المحتلة كن يعملن وكن معيلات وتقمن بالإنفاق على أطفالهن. واتخذت أيضا تدابير تقييدية لمنع انتفاع النساء والبنات بالخدمات المتصلة بالصحة.

وبشكل عام، انخفض أيضا المستوى التعليمي للذكور من الشعب في السنوات الخمس الماضية. ذلك أن

مرتزقة الطالبان لم توفر أي مخصصات مالية لمعظم معاهد البحوث الأولية والمراكز التقنية. وهذه الحالة من التداعي الاجتماعي والثقافي هي نتيجة الاحتلال العسكري. فالطالبان غير مهتمين باتخاذ أي تدابير للقضاء على الفقر؛ وإنما هدفهم الأساسي هو إخضاع الأفغانيين بالوسائل العسكرية وغزو جميع مناطق البلد.

وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، يعمل النظام التعليمي بشكل عادي بالنسبة للبنين والبنات. ومدارس البنات مفتوحة، وأعضاء هيئة التدريس من الإناث في وزارة التعليم يواصلن عملهن. والمستشفيات والمراكز الصحية مفتوحة للنساء والرجاء على السواء.

وتواصل دولة أفغانستان الإسلامية، على الرغم من ندرة مواردها، تقديم المساعدة إلى الناس للتصدي لمشاكلهم. وجدير بالذكر أن الصراع الدائر في أفغانستان الذي تفرضه جهات خارجية كان له آثار سلبية على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة كذلك.

وتنتظر دولة أفغانستان الإسلامية التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن أفغانستان، بما فيها الأجزاء التي تشير إلى تقديم مساعدة دولية طارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وإعادة تعميرها.

وفي ختام بياني، أوجه نداءً للمجتمع الدولي ولوكالات الإغاثة الدولية المعنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، لكي تبدأ في تقديم المساعدة، أو تعزز مساعدتها، بغرض تحقيق التنمية الاجتماعية لشعب أفغانستان بأكمله.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوكيل وزارة التخطيط والاستثمار العام، وأمانة التخطيط والبرمجة للرئاسة في غواتيمالا، معالي السيد بيرون إسمار موراليس لوبيز.

**السيد موراليس لوبيز** (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أشارك في مؤتمر القمة هذا، الذي سيتيح لنا تشاطر مختلف تجارب البلدان في الميدان الاجتماعي. وسأعرض بإيجاز السياق الاجتماعي في بلدي، بما في ذلك التقدم المحرز في الوفاء بالتزامات كوبنهاغن، والمشاكل الرئيسية التي لا تزال قائمة. وسأذكر في هذا السياق بإيجاز السمات الرئيسية للسياسة الاجتماعية للحكومة الجديدة، التي قدمها مؤخرا الرئيس ألفونسو بورتيلو كابريرا.

إن معظم سكان بلدي من الشباب ويغلب عليهم الطابع الريفي. ويتألف ما يزيد بقليل على نصف سكان غواتيمالا من ٢٢ مجتمعا لغويا لها سمات اجتماعية ثقافية مشتركة ورثتها عن أجدادها من قبائل المايا. وكانت هذه المجموعات الأصلية هي الضحية الرئيسية للصراع المسلح الذي خرّب البلد طوال ٣٦ عاما، وتسبب في قتل وجرح الآلاف، وخلف وراءه أعدادا كبيرة من الأرامل والأيتام والمشردين، وكذلك خسائر مادية لا تُعد ولا تحصى.

ولحسن الحظ، فقد تم وضع حد لهذا الصراع بإبرام اتفاقات السلام في عام ١٩٩٦. وتتفق الالتزامات الواردة في تلك الاتفاقات إلى حد بعيد مع ما اتفق عليه في كوبنهاغن قبل خمس سنوات، وذلك فيما يتعلق بنوايا الصياغة والأنشطة المنصوص عليها. وتشمل الأهداف الرئيسية لاتفاقات السلام تعزيز الدولة الديمقراطية، مع التمتع الكامل بالحقوق الفردية، واحترام هوية الشعوب الأصلية، والتغلب على التهميش والاستبعاد، وتحقيق تنمية دينامية ومستدامة.

ويبين تقييم التقدم المحرز حتى الآن في عملية تنفيذ الاتفاقات، الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، إحراز تقدم كبير في بعض المجالات، وحدوث انتكاسات وركود في مجالات أخرى. فقد أحرز دون شك تقدم كبير في قطاعات مختلفة من السياسة الاجتماعية، ولكن لم يتسن حتى الآن توسيع نطاق الفوائد لتشمل الشعب برمته. وبالمثل، سُجلت إنجازات هامة في مجال حقوق الإنسان وتحسين نظام القضاء، وإن كان لا تزال هناك بعض المشاكل. والمجال الاقتصادي هو الذي توجد فيه العقبات الشديدة، لا سيما فيما يتعلق بزيادة عبء الضرائب وزيادة إنتاجية البلد.

وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، تولت حكومة الرئيس ألفونسو بورتيلو كابريرا زمام الأمور عقب انتخابات ديمقراطية شارك فيها عدد قياسي من المنتخبين. وتضمنت الاقتراحات الأساسية التي قدمها الرئيس التنفيذي الجديد تنفيذ اتفاقات السلام. كما تشمل أولوياته الوفاء بالالتزامات الدولية، والدفاع عن حكم القانون الديمقراطي وتعزيزه، والحد من الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للشعب وتحسين نوعيتها، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وإعمال حق المرأة في الصحة الإنجابية، وتحقيق لا مركزية الدولة، وزيادة مشاركة المواطنين، واحترام هوية وحقوق الشعوب الأصلية.

وعملا على تحقيق هذه الأهداف، قُدم اقتراح بإبرام عهد بشأن الحكم الديمقراطي يقوم على أساس اتفاقات السلام وعلى توافق الآراء ومشاركة جميع قطاعات السكان، بهدف الحد من الفقر وتحقيق المشاركة في استراتيجية التنمية الوطنية.

وينبغي الإشارة أيضا إلى تطور أساسي آخر، ألا وهو إبرام اتفاق مالي مؤخرا بين الحكومة والمنشآت الخاصة والمجتمع المدني. فمن خلال هذا التعهد التاريخي، سيعمل المجتمع الغواتيمالي، بجميع الوسائل الممكنة، على تحقيق أعلى درجة ممكنة من التعاون المالي من خلال نظام الضرائب وتحسين تحصيل الضرائب من أجل الحصول على الموارد اللازمة لتمويل عملية التنمية الاجتماعية، وتحقيق الفائدة لأكبر عدد ممكن من فئات المجتمع.

وكما أشرت من قبل، فقد أحرز تقدم فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها غواتيمالا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأود أن أعطي الأمثلة التالية.

بعد عقود من الانتهاكات المرتكبة في إطار مؤسسي لحقوق الإنسان الأساسية، يتجه البلد نحو توطيد حكم القانون الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، تم تمويل مشاريع هامة لتطوير أوضاع الشعوب الأصلية. وفي عام ١٩٩٩، سُن قانون الصندوق العقاري، الذي يهدف إلى تيسير وصول السكان الريفيين إلى تلك الموارد.

وفيما يتعلق بحالة المرأة، تم التعهد منذ التوقيع على اتفاقات السلام بالتزامات محددة، مع التركيز بشكل خاص على النساء من الجماعات الأصلية. وأنشئ في إطار هذه الالتزامات منتدى وطني للمرأة، وأنشئت بعد ذلك أمانة المرأة، وهي هيئة منشأة للإشراف على السياسة العامة المتعلقة بالنهوض بالمرأة الغواتيمالية.

وفي مجال النفقات الاجتماعية، فإن النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للمصروفات في مجالي التعليم والصحة قد زادت في عام ١٩٩٩ بأكثر من ٥٠ في المائة قياسا بعام ١٩٩٥. وانخفضت الأمية بنسبة ٥ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٩. وعلى الرغم من هذا الاتجاه الإيجابي، فلا تزال مستويات الأمية مرتفعة، وذلك

بشكل أساسي في المناطق الريفية وبين السكان الأصليين والنساء. ولذلك، فإن أحد الالتزامات الأساسية للحكومة هو خفض الأمية بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة قبل عام ٢٠٠٤.

وقد زاد صافي معدل الطلبة المقيدين في التعليم الابتدائي بنسبة ١٢,٥ في المائة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩. وتسنى تحقيق هذه الزيادة بفضل زيادة مشاركة المجتمع المحلي في جميع أنحاء الإقليم.

وفي مجال الصحة، ارتفع انتفاع السكان بالرعاية الصحية الأساسية بنحو ٢٠ في المائة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩. وانخفضت وفيات الأطفال من ٥١ وفاة إلى ٤٥ وفاة بين كل ألف مولود حي. وتسعى سياسة الصحة الجديدة إلى تحقيق المستوى الأمثل للميزانية، وتوسيع نطاق التغطية، وتحسين نوعية الخدمات وتحقيق اللامركزية بشأنها، والتركيز بشكل أكبر على الرعاية الصحية الوقائية.

وختاما، من الواضح أنه على الرغم من المشاكل السائدة، فإن غواتيمالا قد حققت تقدما على الساحة الاجتماعية وفي الوفاء باتفاقات السلام. ونكرر اعتزامنا مواصلة جميع الجهود اللازمة لتعزيز التنمية البشرية الشاملة للغواتيماليين، وتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة في العالم، كما تم الاتفاق عليه في كوبنهاغن، وكما سيتفق عليه في هذا الاجتماع. ويحدونا الأمل أن يوفر هذا الجمع فرصة طيبة لتعزيز أواصر التعاون حتى تنضم إلينا بلدان أخرى في مساعينا المشتركة الرامية إلى رفع مستوى رفاه شعوبنا، ورفع مستوى العلاقات بين الدول في إطار من العدل والإنصاف.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للوزيرة المستشارة والمديرة العامة للشؤون متعددة الأطراف في بوليفيا، معالي السيدة باربارا كانيدو باتينو.

**السيدة باتينو** (بوليفيا) (تكلمت بالإسبانية): إن أحد الجوانب الأساسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في عام ١٩٩٥، هو اعتراف الدول بأن التحسن الاجتماعي ينبغي أن يمثل جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية على الصعيدين الوطني والدولي، وأن الفرد ينبغي أن يكون موضوع هذه التنمية وهدفها.

وقد استجابت الحكومات والمنظمات الدولية بوسائل مختلفة للالتزامات العشرة، ولبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المتفق عليه في كوبنهاغن؛ وبعد مرور خمس سنوات على ذلك الاجتماع، تكشف دراسة النتائج وتقييمها أن سياسات وبرامج وطنية جديدة كثيرة قد استهلت على المستوى الدولي. ونحن أتينا معا إلى هنا لكي نعيد التأكيد ونجدد التزامنا بالأهداف التي حددها مؤتمر القمة.

وفي هذا السياق، أجرت حكومة بوليفيا استعراضا للسياسات الحكومية المنفذة على مدى السنوات القليلة الماضية. والأهداف الوطنية الأساسية التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في الحوار الوطني ''بوليفيا نحو القرن الحادي والعشرين'' تدور حول أربع دعائم أساسية هي: توفير الفرص، والكرامة، والعدل والإطار المؤسسي، والإنصاف. وهذه الدعائم تشكل بوضوح الأساس المفاهيمي النظري لخطة الحكومة المعروفة باسم ''التزام من أجل بوليفيا''، التي تتولى تنفيذها حكومة رئيس الجمهورية، السيد هوغو بانزير سواريز.

وفي إطار هذه الدعائم الأربع، فإن التحدي الأساسي الذي يواجهه بلدي هو الحد من الفقر والتفاوت الاجتماعي، والقضاء على النبذ الاجتماعي والثقافي والإثني والإنساني لإيجاد تكافؤ حقيقي في الفرص، مما يحسّن توزيع الدخل.

وتدرك حكومة بوليفيا أن مكافحة الفقر يتطلب سياسات عامة تستهدف إيجاد أساليب أنجع لتوزيع السلع وتوفير تدابير فعّالة للمجموعات المستبعدة من العملية الاقتصادية، لتغيير حالتها. ولهذا السبب، أود أن أغتنم هذه الفرصة لعرض بعض جوانب التقدم والعقبات التي تم تحديدها في بلدي في مجال التنمية الاجتماعية.

في مجال العدل وحقوق الإنسان، يتمثل إصلاح الدولة في وضع دستور سياسي ينظم المؤسسات الرئيسية، مثل المحكمة الدستورية ومجلس القضاء وأمين المظالم.

وقد أعطى القانون المتعلق بالمشاركة الجماهيرية مضمونا جديدا وقوة للمجتمعات المحلية في بوليفيا، وجعلها المستوى الأساسي لاتخاذ القرار وتنفيذ عملية لا مركزية البلد. وينشئ القانون نظاما للموارد الاقتصادية والمالية على مستوى المنطقة يجعل من الممكن تعزيز كفاءة الإدارة العامة.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية الناجمة عن الإصلاحات الهيكلية التي بدأت في بوليفيا عام ١٩٩٥، يجب الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات تقوم على أساس تحرير الاقتصاد، والانفتاح نحو بلدان أخرى، وسياسة الانضباط المالي، وسياسة نقدية تستهدف المحافظة على استقرار الأسعار وأسعار الصرف. وعلاوة على ذلك، وعملا على حفز الاستثمار الخاص، تم تحسين المبادئ التوجيهية والمعايير الداخلية، وصدرت قوانين تعمل على زيادة تدفق الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وأحرز تقدم كبير في بلدي على الساحة الاجتماعية. ولقد تمكنا من تهيئة بيئة قانونية تستهدف زيادة مشاركة المواطنين. وتشمل القوانين الأساسية قانون الإصلاح التعليمي، في إطار التنمية البشرية المستدامة – التي تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية – الذي يستهدف تعزيز نماء الشعب كأفراد وأعضاء في المجتمع.

وتعترف المادة ١٧١ من الدستور السياسي للدولة، وقانون المشاركة الجماهيرية، بحق الشعوب الأصلية في ممارسة حكمها الذاتي وإدارتها الذاتية.

وتمثل الأعمال الرامية إلى تحقيق المساواة والإنصاف بين النساء والرجال في بوليفيا جزءا من السياسات العامة للحكومة الوطنية. ومن الإنجازات الهامة إعداد قوانين وصكوك خاصة لتنفيذ هذه السياسات. فلدينا على سبيل المثال القانون المتعلق بالأحزاب، والمدونة الانتخابية، والقانون المتعلق بالحصص، والقانون ضد العنف المترلي والأسرى، والمرسوم بشأن تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، ومشاريع قوانين ضد المضايقة الجنسية وبشأن العاملين المترليين، ووضع السياسات المعنية بالأمان الغذائي في إطار مؤسسي، والمستوطنات البشرية للتنمية الريفية، وتقديم الدعم لتعزيز البنية الأساسية المنتجة للخدمات، والدعم التنظيمي.

بيد أنه على الرغم من جهودنا، فإننا لا نزال نواجه عقبات، زادت من حدتها الأزمات المالية الدولية، تقيد قدرتنا على مواجهة مشاكل الفقر والتهميش.

وترى حكومة بوليفيا أنه من الضروري أن تستهدف عملية مكافحة الفقر لا مجرد تلافي الغبن الاجتماعي والتفاوت الاجتماعي، والتغلب عليهما، ولكن أيضا تحسين نوعية الموارد البشرية اللازمة لحفز التنمية الاقتصادية، تحسينا كبيرا.

وأخيرا، يجب أن يكون تحدي القضاء على الفقر التزاما للبلدان الغنية والفقيرة على السواء؛ أي التزامنا جميعا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للأمين الدائم لوزارة المسائل الخاصة بالجنسين والعمل والتنمية الاجتماعية في أوغندا، سعادة السيد كاكيما إنتامبي.

**السيد إنتامبي** (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): نغتنم، وفد بلدي وأنا، هذه الفرصة لنضم صوت أوغندا إلى

أصوات المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وأعرب أيضا عن تقديري لحكومة سويسرا المضيفة لترحيبها بنا ولحسن ضيافتها لنا منذ وصولنا إلى جنيف. ويعرب وفد أوغندا أيضا عن تقديره لقيادة منظومة الأمم المتحدة لما قدمته من إسهامات نفيسة وللدور الذي تقوم به في تعزيز التطورات والتغيرات الاجتماعية الإيجابية داخل الأمم وفيما بينها.

لقد اعترف مؤتمر قمة كوبنهاغن بأهمية التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي بالنسبة لبلداننا. بيد أن هذا الموقف غير جديد، وإن كان محمودا وجديرا بالذكر. غير أن الجديد والهام على نحو متميز هو أن المشاركين في مؤتمر القمة قد تجاوزوا هذا الموقف ليتفقوا على أن من الضروري أن تستهدف أي عملية تنمية تحقيق الفائدة للإنسان. واتفق المشاركون في مؤتمر القمة بشكل غامر على أن الشعب يجب أن يكون في صميم التنمية التي لا بد في الواقع أن يكون هو هدفها الوحيد في نهاية المطاف.

وأدى هذا الإدراك العالمي – وهو توافق آراء فريد وتاريخي جدير بالملاحظة – إلى اعتماد مجموعة واسعة من الالتزامات، التي سيؤدي تنفيذها إلى تغيير مجتمعاتنا رأسا على عقب. وسيفضي هذا التغيير إلى مجتمعات متجددة ودينامية يُحترم فيها الناس أكثر من ذي قبل وتقل فيها أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

وكما تعلم الجمعية، فقد شاركت أوغندا بنشاط في مؤتمر قمة كوبنهاغن، وأيدت تأييدا تاما بعد ذلك إعلان كوبنهاغن وبرنامج عمله للتنمية الاجتماعية. وتعهدنا بناء على ذلك بتنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلان. والتزمنا باتخاذ تدابير من شأنها الحد من الفقر الكثيف بالتخفيض الجذري للنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في ربقة فقر مدقع. ووعدنا بزيادة الخدمات الاجتماعية الأساسية في مجالات التعليم الابتدائي، والرعاية الصحية الأولية، وتوفير مياه آمنة ونظيفة لشعبنا.

وقد عُقدت هذه الدورة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان. ويسر أوغندا من ثم أن تشارك في هذا الاجتماع لتقديم حصيلة التقدم، وتقاسم الخبرات مع الأمم الأخرى بهذا الشأن، ولكي تسهم أيضا في المناقشة الدائرة بشأن الطريق الذي سنتبعه.

وتناولت أوغندا قضيتي التقدم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بجدية تامة خلال العقد الماضي في ظل إدارة الحركة الحالية. وعمل إعلان كوبنهاغن بدرجة كبيرة على دعم وتوفير مزيد من الزخم والتشجيع لما كانت أوغندا تنفذه بالفعل.

وعلى جبهة الإدارة الاقتصادية، نفذت أوغندا برنامجا شاملا جدا للإصلاحات الاقتصادية يستهدف تحقيق جملة أمور من بينها ثلاثة هي: أولا، تصحيح الاختلالات في الاقتصاد الكلي؛ وثانيا، وضع سياسات للاستقرار المالي والتكيف الهيكلي ترمي إلى تصحيح جوانب الخلل في تخصيص الموارد بين جميع القطاعات؛ وثالثا، تعزيز كفاءة الاقتصاد الجزئي وتطوير الاقتصاد لتحقيق النمو المستدام.

وإضافة إلى تلك الأنشطة المضطلع بها في إطار هذه السياسات، تم خصخصة المؤسسات العامة، وتحرير الأسواق المالية، وإعادة هيكلة الخدمة المدنية بغية جعلها أكثر كفاءة. ونتيجة لتدابير السياسات تلك، زاد الناتج المحلي الإجمالي في أوغندا على مدى السنوات العشر الماضية بنسبة سنوية قدرها ٦ في المائة، وتمت المحافظة على مستوى التضخم بما متوسطه ٥ في المائة سنويا.

ويكفي هذا القدر فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي من مساعي أوغندا. وأعلم أن الجمعية تنتظر مني الآن أن

أعود إلى مسألة التنمية الاجتماعية التي عُقد من أجلها هذا الاجتماع على وجه الخصوص.

وتمشيا مع إعلان كوبنهاغن، ترى حكومة أوغندا أنه يجب تضييق الهوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون. كما يجب تمكين جميع المواطنين، لا سيما الضعفاء والمهمشين. ويجب تقليل نسبة الفقر والقضاء عليه إن أمكن. ولا بد من إعادة الكرامة لكل أوغندي، وخاصة للمنتمين إلى مجموعات ضعيفة. وقد اتخذت الحكومة تدابير جدية لضمان احترام حقوق الشعب وهي – الحق في الغذاء، والحق في العمل، والحق في التعليم، والحق في حرية التعبير، والحق في الرعاية الصحية الأولية وما شابه ذلك.

وإدراكا لمحنة المجموعات الضعيفة والمهمشة، التي تشمل النساء والشباب والأطفال والمعوقين والمسنين، اتخذت حكومة أوغندا تدابير في إطار السياسات والمؤسسات العامة لتلبية مصالحهم وشواغلهم. وإحدى هذه المؤسسات هي وزارة المساواة بين الجنسين والعمل والتنمية الاجتماعية. وأصبحت المرأة والشباب والمعوقون ممثلين في البرلمان وفي جميع المجالس الإدارية. وجميع المشاريع والبرامج، وكذلك المناصب القيادية، تراعي الفروق بين ا لجنسين نتيجة لسياسة الحكومة الرامية إلى تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين. ولعل الجمعية تعلم مثلا أن نائب رئيس أوغندا امرأة، وأن مزيدا من النساء يشغلن مناصب اتخاذ القرارات في البلد.

إن حكومة أوغندا تؤمن بضرورة التمكين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال التعليم والتدريب وإثارة الوعي ومكافحة الفقر. وبناء على قرار اتخذه البرلمان بشكل مدروس، أنشئ نظام التعليم الابتدائي الشامل والإلزامي قبل أربع سنوات. وقد أدى هذا البرنامج إلى زيادة هائلة في الالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٢,٩ مليون طالب في عام ١٩٩٦ إلى ٦،٦ مليون طالب في عام ١٩٩٩. وفي نفس الفترة، ارتفع التحاق البنات بنسبة ٤٠ في المائة، بينما ارتفع التحاق البنين بنسبة ٩ في المائة. والتحدي المطروح الآن هو ضمان جودة التعليم بالتغلب على زيادة الأعداد وتوفير ما يكفي من غرف التدريس والمعلمين وأدوات التدريس. وثمة حاجة أيضا إلى العمل على تخفيض معدلات الانقطاع عن التعليم، لا سيما بالنسبة للبنات.

ووضعت برامج محددة للتصدي لمشاكل الفقر. وإحدى هذه المبادرات هي خطة عمل القضاء على الفقر، التي وضعت إطارا للسياسة العامة للقضاء على الفقر وأعطت الأولوية للأنشطة العامة المشتركة بين القطاعات بهدف القضاء على الفقر من خلال النُهج التشاركية. وأعدت أيضا خطة تكميلية ولكن شاملة لتحديث الزراعة للإسهام في القضاء على الفقر. وتشمل المبادرات الأخرى برامج للتمويل الصغير لمنح المجموعات المستحقة شروطا تساهلية وبرامج لتنمية المهارات، تنظم لصالح مجموعات محددة. وتؤدي أيضا المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني دورا تكميليا في مكافحة الفقر.

وتوجد في أوغندا لجنة لحقوق الإنسان ترفع إليها تقارير عن انتهاكات حقوق الشعب، وتتناول الشكاوي بهذا الشأن. وهناك أيضا مكتب المفتش العام للحكومة. وقد يسمى هذا الموظف في أماكن أخرى – في أوروبا مثلا – بأمين المظالم. ويتولى هذا الموظف التحقيق في حالات الفساد واستغلال السلطة على أيدي الموظفين الحكوميين، ثم يتخذ بعد ذلك الإجراءات التصحيحية.

وفي قطاع الصحة، أعطت أوغندا الأولوية لخدمات الرعاية الصحية في المجالات التالية: فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسل، وتحصين الأطفال، وتغذية الأطفال، والرعاية الصحية التناسلية والخاصة بالأمومة. وتركز الحكومة أيضا على

وصول السكان إلى مياه آمنة ونظيفة. ونتيجة للمبادرات التي اتخذتها الحكومة في قطاع الصحة، لا سيما في تعزيز الوعي وتحصين الأطفال، تبين المؤشرات أن وفيات الأطفال تصل الآن إلى ٨٨ وفاة بين كل ألف مولود حي، قياسا بـ ١٨٨ وفاة بين كل ألف مولود حي في عام ١٩٨٦.

وانخفض معدل الانتشار الوطني لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من ١٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٩,٥ في المائة في عام ١٩٩٨، مما يعني انخفاضا بنسبة ٥٠ في المائة. بيد أن حصول المصابين فعلا بالإيدز على العلاج يمثل تحديا وطنيا، ويتطلب جهودا متضافرة من المجتمع الدولي.

وحتى نتمكن من تحقيق نمو اقتصادي مستدام، مع التصدي لمشاكل الفقر والاندماج الاجتماعي والبطالة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، سنحتاج لا إلى مواصلة السياسات الاقتصادية الشاملة والمتسقة فحسب، ولكن أيضا إلى استمرار تعاطف ودعم شركائنا الإنمائيين. وعلى الرغم من إنجاز الكثير في مجال التنمية الاجتماعية في أوغندا، فهناك مجال لإجراء تحسينات من خلال توفير المزيد من الموارد البشرية والمالية اللازمة.

وأود أن أضيف أن الإنجازات سالفة الذكر قد تحققت بمساعدة شركاء أوغندا الإنمائيين، ومن بينهم جماعة المانحين، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظومة الأمم المتحدة، وشعب أوغندا ذاته. وأعرب عن تقديري لشركائنا، وأدعوهم في الوقت ذاته إلى أن يظلوا معنا لمواجهة مزيد من التحديات الإنمائية في السنوات المقبلة.

ولا يمكنني الحديث عن تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع دون ذكر التحديات التي تواجهنا في تنفيذ إعلان كوبنهاغن في عصر العولمة. فمن الحقائق أن هناك اليوم، في ظل العولمة، مزيدا من الفقر المتفشي، كما أن الهوة بين الأغنياء والفقراء تتسع داخل الأمم وفيما بينها. إن ما يساورنا من قلق يتعلق بعدم وجود شبكات أمان اجتماعي كافية لضمان ألا تتحمل الشعوب الفقيرة والمجموعات المهمشة التكاليف الاجتماعية لهذه العملية بشكل جائر.

وقد وفرت هذه الدورة الاستثنائية فرصة ممتازة لنا جميعا لحصر دروس وتجارب الماضي، والتطلع إلى تحسين هذه الأفكار والاتجاهات المستقبلية الجديدة. وتود أوغندا في هذه المناسبة التاريخية أن تكرر التزامها بإعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية وببرنامج العمل المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي لعام ١٩٩٥، وإننا لنتطلع إلى ظهور مزيد من المبادرات الجاري مناقشتها في هذه الدورة.

وستواصل حكومة أوغندا تعزيز وتنسيق جهودها، في شراكة مع مؤسسات بريتون وودز، والمنظمات غير الحكومية المختصة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وجماعة المانحين، والأمم المتحدة، للتعجيل بالتحول الاجتماعي في مجتمعنا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة رئيس وفد ميانمار، السيد ميا ثان.

**السيد ثان** (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بتقديم تهانئنا القلبية للرئيس على انتخابه بالإجماع لرئاسة الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة ”مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عصر العولمة“. وإننا واثقون من أن قدرته على توجيه أعمال هذه الجمعية ستحقق لها النجاح.

إن مشاريع نصوص الإعلان السياسي والأنشطة والمبادرات الأخرى الجاري مناقشتها حاليا في الجمعية يمكن تلخيصها في الاقتراحات الثلاثة التالية: أولا، ينبغي لنا تحقيق

التنمية الاقتصادية المستدامة والقضاء على الفقر بتحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وثانيا، ينبغي لنا زيادة التنمية الاجتماعية، استنادا إلى التنمية الاقتصادية المستدامة، بتحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وثالثا، علينا أن نكفل أن تنصب التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الشعب وعلى رفاهه، مما يستتبع تحقيق الأمن الغذائي، والرعاية الصحية الأولية، والتعليم الأساسي. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يجب اتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي.

واسمحوا لي أن أسوق للجمعية بإيجاز أمثلة مختارة على مساعينا الوطنية الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف النبيلة في ميانمار. فمن خلال تنفيذ أربعة أهداف اقتصادية وطنية تحقق ميانمار تقدما مطردا ومستداما في مجال التنمية الاقتصادية وتخفيف وطأة الفقر. فخطتنا قصيرة الأجل ومدتها أربع سنوات من ١٩٩٢/١٩٩٣ إلى ١٩٩٥/١٩٩٦ تكللت بالنجاح إذ سجلت معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي متوسطه ٧,٥ في المائة سنويا قياسا بالمعدل المستهدف وقدره ٥,١ في المائة. وعلى الرغم من الأثر الممتد للأزمة المالية الآسيوية، تمكنت ميانمار من المحافظة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٦ في المائة سنويا في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وفي عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، عاد اقتصاد ميانمار إلى ما كان عليه وسجل معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي قدره ٥,٧ في المائة. ووصل الآن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للدولة إلى نسبة عالية قدرها ١٠,٩ في المائة خلال السنة المالية الحالية ١٩٩٩ - ٢٠٠٠.

إن الاستراتيجية الحكومية للتنمية الاقتصادية تركز على الشعب وتستهدف تخفيف وطأة الفقر في المناطق الريفية والقضاء عليه في نهاية المطاف، لا سيما في المناطق الحدودية الأقل تقدما. وبناء على ذلك، فإن مواطنينا في المناطق الحدودية في ميانمار يتمتعون بمستوى مرتفع من التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وبمستويات معيشة مرتفعة وبحياة أسعد مما عرفوه من قبل.

وفيما يتعلق بمشكلة المخدرات، فإن ميانمار تقف في الواقع في طليعة البلدان التي تحارب المخدرات غير المشروعة. ويعترف المجتمع الدولي الآن بشكل متزايد بتصميم ميانمار والتزامها وتضحيتها في مكافحة خطر المخدرات غير المشروعة. وأذكر مجرد مثال واحد هو أن ميانمار قد ضحت بحياة ٧١٦ فردا من القوات المسلحة في العمليات العسكرية الرامية إلى منع المتاجرين بالمخدرات من مزاولة نشاطهم.

وثمة إنجاز هام في هذا الصدد هو إنشاء منطقة خالية من المخدرات في منطقة مونغا في شرقي ولاية شان. ولقد أعلن عن مزيد من المناطق الخالية من المخدرات، ويجري تنفيذها. والأهم من ذلك، وضعت حكومة ميانمار خطة رئيسية للفترة ١٩٩٩-٢٠١٤ للقضاء تماما على زراعة الخشخاش، وعلى خطر المخدرات الذي يتهدد البلد في غضون ١٥ عاما.

وإننا نؤيد تماما مفهوم التنمية التي تركز على الشعب، حسبما يرد في إعلان كوبنهاغن ونؤمن إيمانا راسخا بأن التنمية الاجتماعية الاقتصادية ينبغي أن توجه لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب. وهذا يتفق مع القول المأثور في ميانمار إنه من الضروري توفير الاحتياجات الأساسية للشعب - ألا وهي الغذاء والملبس والمأوى.

ووفقا لهذا القول، تبذل حكومة اتحاد ميانمار قصارى جهدها لتوفير الغذاء والملبس والمأوى والرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي لجميع مواطنيها. فضرورة إشباع هذه الاحتياجات الإنسانية الأساسية تشكل في الواقع الأساس للحق في التنمية.

وبالوفاء بهذه الاحتياجات الأساسية للشعب، تعزز الحكومة وتدعم حق شعب ميانمار في التنمية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الوقت ذاته، تكثف الحكومة جهودها لمواصلة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب، بقدر ما تملك من قدرة. ووصل أيضا مجتمع ميانمار إلى مستوى عال من الاندماج الاجتماعي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن السبيل الوحيد للحياة بالنسبة للأسرة في ميانمار هو في صميم عملية الاندماج الاجتماعي الفعلي في ميانمار. وفي هذا الصدد، فإن تطوير البنية الأساسية والمنطقة الحدودية الذي تضطلع به الحكومة يعمل أيضا على تيسير الاندماج الاجتماعي بين الأجناس العرقية الوطنية في البلد.

واسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى بعض جوانب تحقيق التنمية الاجتماعية في عصر العولمة.

إن أكبر تحد يواجه البشرية اليوم هو التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر. وفي عصر العولمة، يمكن أن يهدد الفقر أينما كان الرخاء في كل مكان. ووفقا لما جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الفقر، فإن عدد الذين يعيشون تحت حد الفقر في شتى أنحاء العالم كان يقدر بـ ١,٢ مليار نسمة في عام ١٩٩٨. ولذلك، فمن الضروري اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة للقضاء على الفقر في البلدان النامية، ولسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

إن العولمة تطرح لنا تحديات هائلة كما توفر لنا فرصة كبيرة. وبينما يجب اتخاذ تدابير لتلافي آثارها السلبية، يجب أن نركز على جانبها الإيجابي، وأن نستفيد من الفرص الهائلة التي تتيحها لتيسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا.

وينبغي أن يتصدى برنامج عملنا بفعالية على الصعيد الدولي للمسائل الحاسمة مثل تخفيف الديون، وتحسين فرص البلدان النامية في الوصول إلى الأسواق، والمساعدة الدولية للتنمية الاقتصادية، والقضاء على الفقر في تلك البلدان. ولا شك في أن بناء القدرات يتسم بأهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية. وهذا مجال آخر في أمس الحاجة إلى المساعدة الدولية.

ولا يمكننا تحقيق الأهداف المحددة في برنامج عملنا في عالم نصفه فقير ونصفه غني، نصفه نام ونصفه متقدم النمو. وينبغي ألا نكتفي بإنجازاتنا الحالية. وعلينا ألا نبطئ الخطى، بل علينا أن نعزز ونضاعف زخم الجهود التي نبذلها لتحقيق رؤيتنا المشتركة لعالم أفضل، يسود فيه الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والوئام الاجتماعي.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم اسمه على القائمة هذا الصباح.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد محددة بفترة ١٠ دقائق للبيان الأول، وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

**السيدة تسفاي** (إثيوبيا) (تكلمت بالانكليزية): سيدي الرئيس، نظرا لأن وفد بلدي يأخذ الكلمة لأول مرة في المداولات الرسمية لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، اسمحوا لي أن أسجل تقديرنا العميق لما أبديتموه من قيادة وتوجيه متميزين في أعمال الجمعية.

ما كنت لأتدخل في هذا الوقت لولا الادعاءات غير المؤيدة بالأدلة التي وجهها الوفد الإريتري ضد بلدي. ولذلك، فإن وفد بلدي مضطر إلى أن يدحض ما درج الوفد الإريتري على ترويجه من ادعاءات مضللة ضد إثيوبيا ومن موارية. ونود أن نصحح ما ورد في السجل على النحو التالي.

إن المجتمع الدولي يعرف تماما أن إثيوبيا هي ضحية عدوان شنته إريتريا بدون استفزاز منا. فالواقع أن عدوان إريتريا السافر على إثيوبيا في أيار/مايو ١٩٩٨ كان استمرارا للسياسة العدوانية لحكومة إريتريا إزاء جيرانها. وتجدر الإشارة إلى أن إريتريا، في فترة وجودها الوجيزة كدولة مستقلة، قد شنت حروبا على جيرانها الأربعة؛ وكانت إثيوبيا آخر ضحية لهذه السياسات العدوانية والتوسعية. وحكومة إريتريا مواصلة منها لسياساتها المزعزعة للاستقرار، جندت إلزاميا ١٠ في المائة من شعبها لأغراض عسكرية. فإريتريا، التي يبلغ تعداد سكانها أقل من ٣,٥ مليون نسمة، كان لديها في عام ١٩٩٨ جيش يمثل ثلاثة أمثال الجيش الإثيوبي. وقد استدرجت إثيوبيا في هذه الحرب التي لم تسع إليها ممارسة لحقها المتأصل في الدفاع عن النفس. والواقع أنه لم يحدث قط أن قامت إثيوبيا في تاريخها الطويل بأي عمل عدواني، أو ارتكبت أي عمل عدواني ضد دولة أو بلد ذي سيادة.

ويجب، فيما نرى، تحميل إريتريا المسؤولية لا عن اعتدائها على إثيوبيا فحسب، ولكن أيضا عن تحويل انتباهنا ومواردنا الضئيلة عن مكافحة الفقر والتخلف، وهما العدوان الرئيسيان لشعوبنا. وليس لإريتريا أي حق معنوي أو قانوني في اتهام قوات الدفاع الإثيوبية بنهب وتدمير الملكية الخاصة والعامة. فالواقع أن الحكومة الإريترية هي ذاتها التي صادرت الملكية الخاصة والعامة بما يقدر بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار من ميناءي أصعب وماساوا في أعقاب حربها العدوانية في أيار/مايو ١٩٩٨. وهذا موضوع موثق بإحكام وتتناوله الآن بعناية الهيئات الإقليمية والدولية المختصة لدفع التعويضات في أقرب وقت ممكن.

وينبغي أيضا تحميل إريتريا المسؤولية عن مقتل ما يقرب من ٢٠٠ مدني برئ وخطف نحو ٦٥٠ آخرين في مجرد الأيام الأولى من الحرب. وحيث فر الناس بأرواحهم، تم تشريد أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ شخص من بيوتهم ومجتمعاتهم، كما تم فصل كثير من الناس عن أسرهم، بما في ذلك آلاف الأطفال، الذين لا يعرفون حتى الآن مصائر آبائهم. وعلاوة على ذلك، دمرت القوات الإريترية في الأقاليم الإثيوبية المحتلة ما لا يقل عن ٣٤ مدرسة و ١٤ مركزا صحيا و١٥ بئرا و ٨ ٠٠٠ منزل.

وفي هذه المرحلة بالذات، قام الجيش الإريتري والمسؤولون الإريتريون عن الأمن بتجميع ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ مدني إثيوبي، واعتقالهم وتعذيبهم في معسكرات اعتقال في إريتريا. وهؤلاء إثيوبيون أبرياء يقيمون في إريتريا. إننا نحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير فورية لإنقاذ هؤلاء المدنيين الأبرياء من المعاناة التي لا يمكن تصورها التي يتعرضون لها قبل أن نشهد مأساة إنسانية رهيبة في القرن الأفريقي.

ويواصل النظام الإريتري إخفاء لجرائمه المروعة، ترويج دعاية لا أساس لها فيما يتعلق بالمواطنين الإريتريين الذين طُلب منهم مغادرة إثيوبيا لأسباب أمنية وطنية قاهرة. وطالما كانت إثيوبيا واضحة تماما فيما يتعلق بمسألة المواطنين الإريتريين في إثيوبيا.

فقد اضطرت حكومة بلدي إلى مطالبة بعض المواطنين الإريتريين بالعودة إلى بلدهم حيث ثبت تورطهم في أنشطة ضد الأمن الوطني في إثيوبيا لمساعدة بلدهم في جهوده العدوانية. ونُفذ هذا الإجراء المحدود بما يتمشى تماما مع القوانين الوطنية للبلد والالتزامات الدولية. بيد أن النظام الإريتري يحاول استغلال هذا الأمر لتغذية حملته الدعائية وحملة الكراهية التي يشنها ضد إثيوبيا. إن إثيوبيا، وقد وطدت العزم على عدم مكافأة العدوان وعلى حماية سيادتها، قد مارست حقوقها القانونية في الدفاع عن نفسها ونجحت في التغلب على العدوان الإريتري.

وأخيرا، نود أن نوجه انتباه هذه الهيئة إلى أن الوفد الإريتري، باتهامه إثيوبيا في هذا المنتدى الاجتماعي، يحاول تقويض الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الجزائر العاصمة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. فهذا الاتفاق، الذي توسطت فيه منظمة الوحدة الأفريقية، برئاسة الرئيس الجزائري – وهو الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية – وبمشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ينص بوضوح على أن يمتنع الطرفان عن أي أعمال عدائية تعوق عملية إحلال سلام دائم في المنطقة.

وبهذا التجاهل البائن الذي أبداه الوفد الإريتري، بات واضحا أن إريتريا ليس لديها أي اهتمام بإحلال السلام الدائم الذي يشكل الشرط الأساسي للتنمية الاجتماعية.

**السيد كازهويان** (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): لم يكن وفد بلدي يعتزم أخذ الكلمة في هذه الساعة. بيد أن البيان الذي أدلى به أحد الوفود في وقت سابق اليوم يضطرني إلى التكلم عن مسائل لا تتصل بشكل مباشر بالتنمية الاجتماعية.

لقد استمعت إلى الجزء النهائي من البيان الذي أدلى به الوزير الأذربيجاني بعد ظهر اليوم، وذكرني ذلك بقول مأثور هو ”أيا كان عدد المرات التي يلفظ بها المرء كلمة سكر، فإن ذلك لن يجعله يشعر بطعم السكر في فمه“. إن ما أود أن أقوله هو إنه بغض النظر عن أن الوفد الأذربيجاني قد أشار خلال الأربع وعشرين ساعة الماضية ثلاث مرات على الأقل إلى نوع ما من الاعتداء، وإلى ٢٠ في المائة من الاحتلال، وإلى مليون لاجئ، فإن مجرد رغبة شعب ناغورني كاراباخ في حقه في تقرير المصير لن تمثل أبدا اعتداء أو احتلالا. انتهى الموضوع.

ومما أثار دهشتي أيضا الاستماع إلى إشارات إلى شخصية لامعة مثل فرانكلين ديلانو روزفلت، من ناحية، وإلى أكاذيب وبيانات مُبالغ فيها وعبارات غير مقبولة إشارة إلى دولة عضو أخرى، من ناحية أخرى.

وبينما تبذل أرمينيا قصارى جهدها لاستيعاب اللاجئين والمشردين ودمجهم في المجتمع دون تسييس مشاكلهم بأي شكل من الأشكال، فقد اتخذت أذربيجان المشردين أسرى لمكاسبها السياسية.

هل هناك أي مشاكل تود أذربيجان تسويتها هنا؟ حسنا هناك على الأقل إطاران رسميان للتصدي لتلك الشواغل – إطار ثنائي وإطار متعدد الأطراف – في إطار فريق منسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأرمينيا على استعداد للتصدي لهذه المسائل هناك، وإننا نناقشها بالفعل. ويمكننا أيضا أن نعترف بالتعاون المستمر بين المنظمات غير الحكومية الأرمينية والأذربيجانية، ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الشعبية.

إذن، فما جدوى استخدام عبارات مكررة من قبيل ”٢٠ في المائة من الأراضي المحتلة ومليون لاجئ“، في كل بيان أذربيجاني عن كل موضوع ممكن، ابتداء بمسائل التنمية الاجتماعية وحتى، مثلا، المحافظة على سمك الحفش وتربيته في بحر قزوين؟ وبدلا من اتخاذ مظهر الضحية المسكينة وتوجيه اللوم عن كل ما يحدث في هذا الكوكب وفي الفضاء الخارجي إلى ما يسمى بالاعتداء الأرميني، كان ينبغي لهذا البلد خلال هذه السنوات أن يأوي على الأقل بعض مشرديه الداخليين في المنازل والشقق التي يقدر عددها بما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠، والتي كان يعيش فيها الأرمينيون المرحلون في أذربيجان.

إننا نرى أن أفضل سبيل للتقدم والنهوض بالتنمية الاجتماعية يتم من خلال التعاون الإقليمي والتفاهم المتبادل وليس بالسعي إلى زيادة التصعيد بإدلاء بيانات خلافية في هذا المحفل.

**السيد سيوم** (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): إني لا أعتزم أن أرد على الأكاذيب الجمة التي ذكرها ممثل إثيوبيا والتي لا يمكن لأي هيئة مستقلة التحقق من صحتها؛ ولكن سأسهب بالأحرى في الحديث عن البعد الإنساني ذي الصلة بموضوع هذه الدورة الاستثنائية.

عندما أدلى رئيس وفدي ببيانه هذا الصباح كان ذلك يتصل بالتنمية الاجتماعية التي تناقشها هذه الدورة. ولم يكن لذلك أي مغزى سياسي. ولذلك، لا أود أن أدلي بأي بيانات سياسية، ولكن سأعرض بدلا من ذلك تقريرا مستقلا جدا لهيئة الإذاعة البريطانية لمجرد الإشارة إلى عمل من الأعمال الوحشية التي ارتكبها الاحتلال الإثيوبي في الأيام القليلة الماضية. وهذا، كما سبق أن أشرت، تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية، بتاريخ الأربعاء ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. يقول المراسل في هذا التقرير ما يلي:

‘‘لقد تبدلت السيطرة على بلدة تيسيني في غربي إريتريا أربع مرات خلال الشهر الماضي. وتقع البلدة الآن تحت السيطرة الإريترية منذ الانسحاب الإثيوبي يوم الاثنين.

‘‘بيد أن فترة الاحتلال الإثيوبي الثانية قد تركت آثارا لا يمكن محوها على تلك البلدة التي كانت مزدهرة فيما مضى، والتي لاذ سكانها البالغ عددهم ٦٠ ٠٠٠ نسمة بالفرار.

‘‘إن المستشفى قد نهبت تماما. فالأدوية والأجهزة، وحتى السرائر، قد أخذت. كما نُهبت روضة الأطفال التابعة للكنيسة.

‘‘وحُرقت المدرسة مع المصرفين ومحطة البترين ومحل للحبوب ومبنى للإدارة المحلية.

‘‘وحتى سجادات الصلاة قد أخذت من الجامع.

‘‘وخيم الدمار على البلدة، وذلك على الرغم من أن السكان المحليين قالوا إنه لم يحدث قتال فيها.

‘‘ويقدر أن بلدة تيسيني قد نُهبت بنسبة ٩٠ في المائة، وتم حرق أو تدمير ٥٠ في المائة تقريبا منها.

‘‘وكل أنواع الحوانيت التجارية التي يمكن تصورها قد اقتحمت وسُلبت محتوياتها. وأشعلت النيران فيما قد تُرك.

‘‘وأبواب المنازل الخاصة مفتوحة جزئيا؛ والمحتويات المتبقية متناثرة داخل المنازل ذات اليمين وذات اليسار. والماشية التي نفقت ترقد في الشمس في حالة تعفن.

‘‘وقد بقي في البلدة خلال الاحتلال نحو ٥٠ مدنيا إريتريا.

‘‘وقالوا إنه خلال اليوم الذي استولت فيه القوات الإثيوبية على بلدة تيسيني، وفدت سيارات نقل فارغة فيها بعض المدنيين الإثيوبيين وقد وفدوا إلى المدينة للمساعدة في عملية النهب.

‘‘وقد تُركت الموائد والكراسي مكدسة خارج كثير من المباني – ذلك أن الإثيوبيين لم يتمكنوا من إدخالها في سيارات النقل.

‘‘إن ما حدث في بلدة تيسيني يصعب على الكثير قبوله.

‘‘وتظل آثار الدمار مستمرة في جنوبي مدينة تيسيني. فقرية اليغدير، التي كان يسكنها من قبل ٣ ٠٠٠ شخص، كانت من الضحايا أيضا.

”وكانت ألواح المعدن الملفوفة تحدث صريرا في نسيم الصباح، وكانت متناثرة على الأرض المسودة بين الأعمدة الخشبية المحروق نصفها والبقايا المحروقة من القدر والأوعية المعدنية.

”وكانت اليغيدير الواقعة على بعد ١٠ كيلومترات جنوبي تيسيني، مركزا مزدهرا للمنتجات الزراعية وزراعة القطن فيما مضى.

”وقد قص القلة القليلة من السكان الذين مكثوا في القرية خلال الاحتلال الإثيوبي قصة أصبحت شائعة في هذا الجزء من غربي إريتريا.

”فقالوا إن القوات الإثيوبية بدأت بنهب المنازل يوم الأحد، ثم قامت بإشعال النيران فيها بعد ذلك...

”ولم يترك كثيرا مما كان في القرية قائمة ...

”وبدلا من ذلك، دُمر مصنع القطن الجديد وتكلفته ٤٠ مليون دولار؛ وهو مركز العمالة في القرية، كما دُمرت المباني الحكومية.

”ومن الصعب تقييم تكاليف ما حدث هنا على المدى الطويل“.

وهذه ليست إلا قصة واحدة أردت أن أطلع هذه الهيئة عليها. وهناك كثير من المدن التي لاقت نفس المصير، ولكني لن أكرر ما قلته، فأنا لا أريد تبديد وقت الجمعية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): طلب الوفد الإثيوبي الكلمة. وأود فقط أن أذكر الوفود بأن التدخل الثاني ينبغي ألا يتجاوز خمس دقائق.

**السيد تسفاي** (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): عندما أخذت الكلمة أول مرة ممارسة لحقنا في الرد، قلنا بوضوح أننا اضطررنا اضطرارا إلى ذلك بسبب استفزاز إريتريا. ووفقا للنمط السلوكي الذي درج عليه الوفد الإريتري، فإنه قد قوض مرة أخرى هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بإقحام مسائل ليست مطروحة للنظر، ولا تمت للسياق بصلة.

ومع ذلك، فإن وفد بلدي يرغب في كشف الحقيقة وفضح حملة الدعاية الخبيثة هذه. أولا، ليس لدى إثيوبيا، على عكس إريتريا، أي أطماع بأراضي البلدان المجاورة لها، كما أنها لا تسمح للاعتداء الإريتري غير المستفز باحتلال أراضيها.

ثانيا، تحترم إثيوبيا، على عكس النظام الإريتري، سيادة القانون والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول، كما أنها تلتزم بالتسوية السلمية للتراعات.

ثالثا، إن عداء الحكومة الإريترية للمواطنين الإثيوبيين المقيمين في إريتريا بعيد الأغوار إلى حد أن آلاف الإثيوبيين المقيمين حاليا في إريتريا معرضون لسوء المعاملة، والسجن، والإعدام التعسفي، ناهيك عن سجناء الحرب الذين لم تحدد مصائرهم بعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو غيرها من المنظمات الإنسانية.

رابعا، إن التزام إريتريا بالاتفاقات الدولية والإقليمية يناقض أفعالها بحدة، كما شهدنا اليوم عندما نقض الوفد الإريتري بخيانة اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي توسطت فيه منظمة الوحدة الأفريقية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالأمور التي وُصفت في تيسيني، فاعلموا أن كل ما ادعي أنه قد حدث في تيسيني هو تلفيق مجموعة من الصحفيين المنتسبين إلى جانب واحد، والادعاءات التي ذكروها ليست موثقة أو مدعمة بالأدلة من جانب هيئة محايدة.

وأختتم بياني قائلا إن من يزرع الشوك قد لا يحصد الأزهار. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقنع النظام الإريتري حتى لا يبذر حبوب زعزعة الاستقرار.

**السيد سيوم** (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة ثانية. ولكني أود فقط أن أقول إنه ليس من شؤون وفدي أن يدافع عن مصداقية هيئة الإذاعة البريطانية، ولكن ما قرأته على هذه الهيئة هو تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية بتاريخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ولم يكن هذا تقريرا لحكومتي أو لأي صحافي من إريتريا؛ وإنما كان من هيئة الإذاعة البريطانية. وأؤيد البيان الذي أدلى به رئيس وفد بلدي هذا الصباح.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.